الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية : العلوم السياسية والحقوق

قسم: العلوم السياسة

ميدان: العلوم الساسية والحقوق

فرع: العلوم السياسة

تخصص:إدارة محلية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تحت عنوان:

رقمنة الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية

(بلدية برج بوعريريج)

إعداد الطالب (ة) :

- لفقير ليلى

لجنة المناقشة:

د. بوعيسي حسام	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
أد. حشاني فاطمة الزهراء	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د. شطاب كمال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): لدغيم لمياء الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119571028 الصادرة بتاريخ 2021/01/31

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: رهانات الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/07/13 .

توقيع المعني (ة)

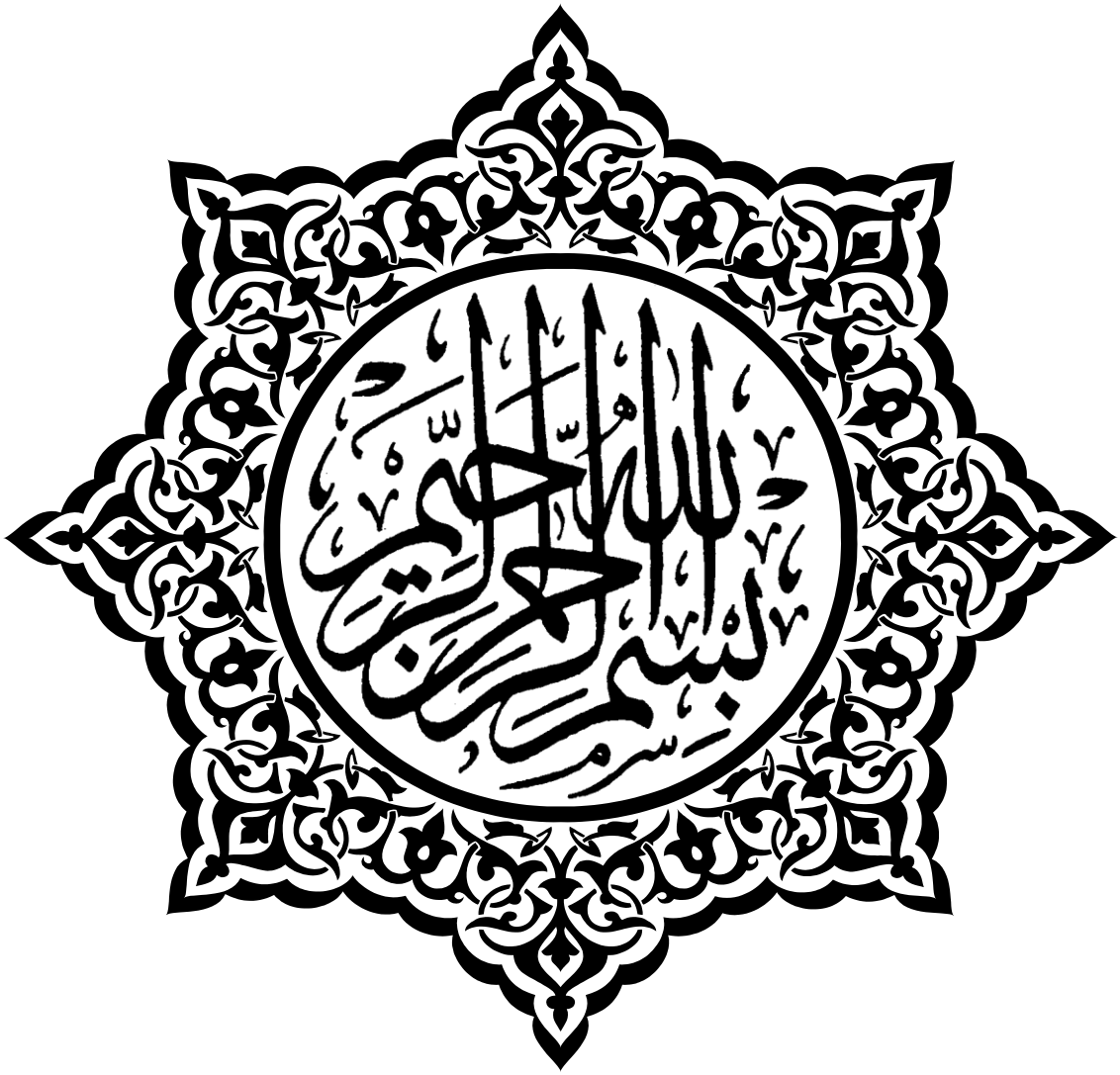
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل **{و َإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ .... } الآية رقم: (07)** سورة إبراهيم

لقد زفت دموع الأقلام إلى أوراق تخط عليها أجمل العبارات، و لإن كتبنا شعرا طول العمر ينتهي العمر ولا تنتهي الأبيات، فهل بإمكان الأقلام أن تعبر عن الشكر و العرفان ، وهل تكفي الأوراق لكل الكلمات ، فما علينا سوى اختصارها في هذه العبارات :

فكل الشكر

إلى أستاذتنا المشرفة **(حشاني فاطمة الزهراء)** منبع المعرفة والسراج التي أنارت دربنا فكل الشكر والاحترام لها

وإلى كل الأساتذة الذين سقونا من بحر المعرفة حتى وصلنا إلى أعلى الدرجات

كما نتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا

إلى من جُعلت الجنة تحت أقدامها

إلى التي لن أستطيع أن أوفي حقها مهما قدمت لها

إلى أمي الغالية، جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

إلى رفيق روحي الى من أخذ بيدي نحو ما أريد وأعاد الى ثقتي بقدرتي على مضي قدما في كسب العلم اليك زوجي العزيز ، الى فقيدتي ومعنى الحب والتفاتي ومشجعتي حماتي " رحمة الله عليها" " عشاشة لعلجة" بفضلك سلكت الطريق كنت دائما ناصحة ومشجعة لي .

إلى ابنائي فلذة كبدي مريم البتول وعبد العزيز و كل إخوتي إلى أختي فوزية وأمال...

إلى كل أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علي بالمعرفة

إلى

كل من ارتبطت بيني و بينهم مودة

إلى زملاء الدراسة

ليلى

قائمة المختصرات

ج	جزء
ط	طبعة
م	مادة
ص	صفحة
د	دكتور
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
د.ت	دون تاريخ النشر
د.ب	دون بلد

مقدمة

مقدمة:

إن من بين الأسباب لتطوير مختلف الجوانب الحاجة الى الرقمنة وبالرغم من الإيجابيات الكثيرة التي تحققها من حيث إنشاء مرافق عامة رقمية متخصصة وسهولة الوصول إليها وما تكلفه من نفقات قليلة مقارنة مع المرافق التقليدية ، وأضحت جودة الخدمة العمومية حاجة ملحة تزايدت المطالبات بها سواء من طرف المواطنين أو المتعاملين الاقتصاديين المحلين والأجانب.

حيث تتمثل الجماعات المحلية في صورة مصغرة لنظام الحكم القائم، فهي القاعدة الاساسية والبدرة واللبنة والحجر الاساس في النظام، واستقرارها هو استقرار للنظام الدولة ، وتنميتها هي التنمية المنشودة والمعول عليها في الدولة.

كما أن الدولة الحديثة وبمفهومها العام والخاص لفكرة التنمية المحلية ، ومن خلال النشاطات المتطلبات المتزايدة والخدمات الواجبة والمسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة في واجب التنمية سواء الوطنية والمحلية ، تفرض توزيع الوظائف الادارية والمهام الحكومية على الادارات المحلية والتي لها العلاقة المباشرة مع المواطن ، فهي بمثابة مسألة ذات أولوية واهمية قصوى لزيادة الفاعلية والكفاءة لتقديم الخدمات الافضل للموطنين ، وكدلك وجب على الدولة او الحكومة اختيار الاساليب والكفيات الكفيلة التي تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق التنمية المحلية.

إذ تستمد الجماعات المحلية مشروعيتها من الادارة الشعبية فالهيئات اللامركزية تعمل على تلبية حاجيات المواطن والإرتقاء إلى طموحاتهم من خلال تقديم خدمات عصرية وسريعة وبدقة عالية فنظرا للأهمية التي تحتلها الجماعات المحلية، فقد أعطتها الدولة الجزائرية إهتماما خاصا وعملت على تطورها و عصرنتها من خلال ترقية عصرنة الخدمة العمومية.

ونتيجة لتعاظم أدوار الدولة وتزايد مهامها لم تعد الدول قادرة لوحدها بسلطاتها المركزية من الاستجابة لمختلف متطلبات الجماهير في مختلف ربوع الوطن، مما أدى بغالبية دول العالم من بينها الجزائر التوجه نحو تخفيف مركزيتها والتنازل لسلطات محلية

لامركزية عن بعض المهام وذلك لتحسين الخدمات وتسريع الاستجابة لاحتياجات المواطنين على المستوى المحلي باعتبار الوحدات المحلية النواة اللامركزية الأقرب للمواطن والوسيط بين السلطات المركزية وبين المواطنين، ومن جملة الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها هذه الدول بتوجهها نحو نظم التسيير الجماعات المحلية بالرقمنة وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية ، وعليه بهذا الصدد نطرح الاشكال التالي :

كيف تساهم الرقمنة في تحسين صورة التنمية المحلية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنتناول التساؤلات التالية:

1- هل تساهم الرقمنة في تنمية الجماعات المحلية ؟

2- ما هي التنمية المحلية في ظل رقمنة الجماعات المحلية؟

3- ما هو دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟

الفرضيات:

1- معرفة رقمنة الجماعات المحلية في تحسين الجماعات المحلية.

2- مدى مساهمة الرقمنة في تطبيق التنمية المحلية.

3- أهمية الرقمنة في المحلية في تجسيد برامج التنمية المحلية.

-أهداف الدراسة:

تمكن أهداف الدراسة في عدة نقاط سنحاول أن نذكرمنها:

- معرفة ابعاد رقمنة الجماعات المحلية.
- إزالة الغموض على الموضوع و تعريف الرقمنة ودورها في تحسين الجماعات المحلية.
- معرفة العلاقة بين الرقمنة والجمعات المحلية.
- معرفة دور وأهمية التنمية المحلية
- معرفة أداور الجماعات المحلية في تطبيق التنمية المحلية
- معرفة رقمنة الجماعات المحلية في إطار تطبيق التنمية المحلية

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الرقمنة في تطوير الجماعات المحلية وأرساء التنمية المحلية من أهم

المواضيع العصرية، فالإنتقال من نظام الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة الرقمية

– يعتبر من أهم التطورات التي حصلت على مستوى الحكومة الجزائرية، التي تسعى من خلالها هاته الأخيرة لمواكبة العصر من خلال تطبيق الرقمنة.

– معرفة المزايا التي تقدمها الرقمنة للإدارة المحلية والتي أصبحت ضرورة حتمية لا يمكن الإستغناء عنها .

– كما تكمن أهمية الموضوع في معرفة مدى تطبيق إدارة الجماعات المحلية للرقمنة وما هي الإضافة التي لمسها المواطن والموظف على حد سواء .

– الإهتمام العالمي الكبير بموضوع الرقمنة في الفترة الاخيرة والتطورات السريعة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، أو ما يعرف بالإنفجار التكنولوجي عبر شبكاته المختلفة نتيجة الإكتشافات العلمية وما حققته من توفير للوقت والجهد والسعي لتزويد المجتمع بالمعرفة والعلم.

– إنتشار الرقمنة في جميع المجالات وخاصة الجماعات المحلية التي تحيط بحياة الفرد والمجتمع.

– اسباب اختيار الموضوع:

من الاسباب الاساسية في اختيارنا لها الموضوع نذكر منها:

الاسباب الذاتية:

–ميولنا الشخصي لدراسة كل ما هو حديث من تقنيات في مجال الجماعات المحلية والخدمة العمومية.

– تطور مهنة الجماعات المحلية والخدمة العمومية نحو التكنولوجيا الحديثة .

2–الأسباب الموضوعية:

–الإفتقار إلى الدراسات التي تعالج معوقات الرقمنة في الجماعات المحلية وعلاقتها بجودة الخدمة العمومية.

الموضوعية:

انها متعلقة بالموضوع نفسه واسباب شخصية بمعنى انها موضوعية وذاتية ندكر منها:

- بحكم الوظيفة التي اشغلها في الادارة تدعونا الى الاطلاع على يجري داخل الهيئات المحلية.
- رغبة في الكشف والتعرف على اكبر السياسات التنموية المحلية في ظل رقمنة الجماعات المحلية.
- التنمية المحلية موضوع الساعة ومن احد المواضيع الهامة في الدولة.

الدراسات السابقة:

تستمد أي دراسة مشروعيتها المعرفية والمنهجية من مجموعة من الدراسات والبحوث التي تلقى ، فالبحوث السابقة هي إلهام لا غنى عنها، بالنسبة للباحث فكل بحث ما هو إلا امتداد للبحوث التي سبقت لذلك لبد من استعراض أهم الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:**

لطالب حمزة بوتماني حول دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي) دراسة حالة بريد الجزائر بولاية مسيلة مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير سنة 2020-2021 وإشكالية موضوعه هي ما هو دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي بولاية المسيلة؟ وقد وضع مجموعة من الفرضيات وتمثلت في أنه يوجد استخدام جيد للرقمنة الذي يمثل التوجه الأبرز للإدارة العمومية في المرفق العمومي بالمسيلة و الفرضية الثانية أن الرقمنة تؤثر على جودة الخدمات في المرفق العمومي متمثلا بالإدارة العمومية بولاية المسيلة وكان الهدف من دراسته هو الوقوف على دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات على المستوى المرفق العمومي، وكذلك لفت النظر إلى هذه المواضيع الهامة المتعلقة بالاقتصاد الرقمي الجديد و التي تتسم بالتجديد المستمر والبحث بصفة دورية والأدوات التي استخدمها لجمع البيانات هي الاستبيان الذي كان على مستخدمي بريد الجزائر بولاية المسيلة وتوصل في نهاية دراسته إلى أن هناك ارتباط وثيق بين الرقمنة و جودة الخدمات.

- الدراسة الثانية:

فتيحة بوخيرة حول دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية دراسة ميدانية بمكتب الوثائق البيومترية في بلدية سيدي خويلد مذكرة لنيل شهادة الماستر العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح 2018/2019 حيث تمحورت الدراسة حول الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية على مستوى بلدية سيدي خويلد؟ وقد طرحت الباحثة الفرضيات التالية:

- إدخال آلية الرقمنة في الخدمة العمومية أدى إلى تحسين جودة الخدمات ورضا المواطن على مستوى بلدية سيدي خويلد.

أدت عملية رقمنة الخدمات العمومية إلى تقريب الإدارة من المواطن على مستوى بلدية سيدي خويلد. بعد المستوى العلمي للموظفين من أهم عوائق تطبيق الرقمنة ببلدية سيدي خويلد. ولقد خلصت الدراسة إلى أن إدخال الرقمنة في معالجة الملفات الخاصة بالوثائق البيومترية أثر : تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

-خطة البحث:

اعتمدنا في الدراسة على الخطة التالية:

مقدمة .

الفصل الاول: الاطار النظري للرقمنة والجماعات المحلية.

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الرقمنة والجماعات المحلية.

المطلب الاول: مفهوم الرقمنة.

المطلب الثاني: مبادئ الرقمنة.

المطلب الثالث: أهداف الرقمنة.

المطلب الرابع: متطلبات الرقمنة .

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الجماعات المحلية .

المطلب الاول: مفهوم الجماعات المحلية.

المطلب الثاني: خصائص الجماعات المحلية .

المطلب الثالث: مهام الجماعة المحلية.

المطلب الرابع: أهداف الجماعات المحلية.

المبحث الثالث: رقمنة الجماعات المحلية.

المطلب الاول: الاطار القانوني لرقمنة الجماعات المحلية.

المطلب الثاني: الخدمات المهنية للرقمنة.

المطلب الثالث: خطوات رقمنة الجماعات المحلية.

الفصل الثاني: أثر التنمية المحلية على رقمنة الجماعات المحلية.

المبحث الاول: ماهية التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية.

المطلب الثاني: خصائص ومرتكزات التنمية المحلية.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية.

المطلب الرابع: نظريات التنمية المحلية.

المبحث الثاني: الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية.

المطلب الاول: الجماعات المحلية عنصر فعال في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الثاني: معيقات دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

المبحث الأول: مدخل لتقديم البلدية

المطلب الأول: تعريف بلدية برج بوعريريج.

المطلب الثاني: الموقع الديمغرافي

المطلب الثالث : مدخل إلى البلدية

المطلب الرابع:الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة.

المطلب الاول: عرض أدوات الدراسة

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

خاتمة.

الفصل الأول

الاطار النظري للرقمنة والجماعات المحلية.

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الرقمنة والجماعات المحلية.

المطلب الاول: مفهوم الرقمنة.

المطلب الثاني: مبادئ الرقمنة.

المطلب الثالث: أهداف الرقمنة.

المطلب الرابع: متطلبات الرقمنة .

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الجماعات المحلية .

المطلب الاول: مفهوم الجماعات المحلية.

المطلب الثاني: خصائص الجماعات المحلية .

المطلب الثالث: مهام الجماعة المحلية.

المطلب الرابع: أهداف الجماعات المحلية.

المبحث الثالث: رقمنة الجماعات المحلية.

المطلب الاول: الاطار القانوني لرقمنة الجماعات المحلية.

المطلب الثاني: الخدمات المهنية للرقمنة.

المطلب الثالث: خطوات رقمنة الجماعات المحلية.

تمهيد:

مما لاشك فيه أن تقدم في المجال التكنولوجي والانتشار الواسع للشبكة العنكبوتية وتأثيرها على طبيعة و شكل النظم الإدارية الأمر الذي أدى إلى تراجع أشكال الخدمة التقليدية و تزايد الحاجة إلى ضرورة تبني أنماط وأساليب جديدة ترتكز على الأبعاد التكنولوجية و إعادة صياغة الخدمات العمومية بشكل يتواكب، مع متطلبات التطور السريع في وسائل الاتصال، والتوجه إلى تبني نمط الإدارة الرقمية الذي يعد نموذجا للتسير الذي تبنته الجزائر في الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الرقمنة والجماعات المحلية.

تعد الرقمنة لغة العصر وأداته و هي التقنية الأكثر استخداما في حياتنا و بالكاد لم يبقى شيئا إلا وغزته الرقمنة لقد غيرت نظرتنا إلى الكثير من أمور حياتنا و أعمالنا وتصرفاتنا بشكل كبير إنها تكاد تلغي كل حياتنا التقليدية وتفرض علينا نمط جديد من الحياة و المعاملات والأعمال و الاتصالات تختلف تماما عما سار عليه البشر قبل بضع عقود لقد جعلت العالم في ثوب جديد في كل تعامله، قصرت في المسافات و فتحت أفاق جديدة اختصرت زمن الإنجازات في شتى الميادين من بينها الجماعات المحلية التي أصبحت تعتمد على التقنية،وعليه سنحاول توضيح ذلك في المطالب الموالية:

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة:

1.تعريف الرقمنة لغة : تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم و التبيان والكتابة والقلم والخط ، ويقول ابن منظور "الرقم و الترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط وقوله عزوجل ﴿ **كِتَابٌ مَّرْقُومٌ**﴾ [سورة المطففين 20][1] كتاب مكتوب والمرقم القلم، ضرب مخطط من الوشي ، ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه.[2]

2.تعريف الرقمنة إصطلاحا: عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية ، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري مكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها و جدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن وتختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق الذي يستخدم فيه حيث يلاحظ أن الترقيم أو الرقمنة تعني:

[1] سورة المطففين ، الآية 20.

[2] عوني نادية ، تقيم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية دراسة ميدانية بلدية سعيدة ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية(2017/2016) ، ص28

أ – **في مجال الحاسب الآلي** : تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

ب – **في سياق نظم المعلومات** :تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط.....إلخ ، و غيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن تقرأ بواسطة الإنسان أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي ، أي إشارات وذلك عن طريق استخدام أجهزة الماسح الضوئي ، ثنائية عن طريق الكاميرات الرقمية التي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسب.

ج **في سياق الاتصالات بعيدة المدى** :فتشير إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية.[1]

هناك عدة تعريفات للرقمنة، فهناك من يعرفها بأنها عملية "تحويل مصادر المعلومات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي ، وتقوم مؤسسات المعلومات باتخاذ هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات للمستفيدين".[2]

وينظر **تيري كاني**" Terry kun 2002 "إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها مثل الكتب و الدوريات و التسجيلات والصور الثابتة إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي(البيتات Bits) و تحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية(1.0) ،

ويتم القيام بهذه العملية بفضل مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.

وتشير **شارلوت بيرسي** " Charlette bures 1991 " إلى الرقمنة على أنها "منهج يسمح

[1] كلثوم عطاب، مكي الدراجي، "رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة نموذجا" مجلة الإجتهاد القضائي ، العدد 02، 2001 ص 55.

[2] محمود شرقي، صليحة حدوش،" دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية و تعزيزها في الجزائر"، مجلة صفوة القانون ، العدد 03 ،ص 64.

بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي".[1]

وقدم **دووج هودجز**" Douc Hodges "مفهوم أخر تم تبنيه من جانب المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة "إ جراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فزيائي تقليدي مثل: مقالات الدوريات و الكتب والمخطوطات والخرائط وغيرها إلى شكل رقمي".[2]

ويعرف قاموس المكتبات والمعلومات على الأنترنت" odlis هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي بواسطة الكمبيوتر في نظم المعلومات والرقمية عادة ما تشير إلى تحويل النص المكتوب أو الصور و الصور الفوتوغرافية والرسوم التوضيحية والخرائط.... إلخ إلى إشارات ثنائية باستخدام نوع ما من جهاز المسح الضوئي التي تمكن من عرضها على شاشة الحاسوب [3]."

المطلب الثاني :مبادئ الرقمنة

وتتمثل مبادئ الرقمنة فيما يلي:[4]

1-الرقمنة تساعد على الحفظ من خلال الحد من إستعمال الوثائق الأصلية.

2-عملية الرقمنة قبل كل شيء هي عملية بث للمعلومات.

3- يجب أن لا تتعارض عملية الرقمنة ونظام الرقمنة ككل مع حقوق الملكية المادية والفكرية.

4-يجب أن يضمن مشروع الرقمنة أكبر قدر من المصداقية والتكاملية والمعلومات.

5-يجب إختيار الوثائق التي تخضع لعملية الرقمنة بما يتناسب والهدف المحدد.

6-يجب تطابق الوسائل التكنولوجية المستخدمة مع خصائص الوثائق التي تم إختيارها.

---

[1] أحمد فرج أحمد ،الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها ، دراسة في الإشكاليات و معايير الإختيار، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية ، قسم الدراسات ، العدد2009. 04،ص11 ،www.researchgate.net تاريخ النشر جانفي 2009، تاريخ الاطلاع 2022/02/12 على الساعة21.00

[2] أسامة محمد عطية خميس،الكيانات الرقمية المحتوى الرقمي في المستودعات الرقمية على شبكة الانترنت ،ط 1، ج 1 ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ،2013، ص46.

[3] المرجع نفسه، ص46.

[4] حسيان نجوى: مشروع رقمنة الوثائق الأرشيفية بمصلحة أرشيف بلدية برج منايل ولاية بومرداس جامعة الجزائر،2102، ص34،مقال منشور على الموقع:https://www.pixelplanet.de/pdfprinter-info.htm -

المطلب الثالث: أهداف الرقمنة

تستدعي الرقمنة تحديد الأهداف التي نسعى إليها ومن خلال عملية الرقمنة والمحددة كالتالي[1]:

1-الحفظ :حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.

2-التخزين :أما بخصوص التخزين فإن قرص مضغوط يمكنه تخزين ألاف الصفحات فما بالك بقرص رقمي dvd إذا الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات .

3-الأقسام :من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الانترنت سمحت الرقمنة الاطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت.

4-سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام :تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث أنه عندما تحول المواد المكتبية والوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء إسترجاعها في ثواني بدلا من عدة دقائق.

المطلب الرابع :متطلبات الرقمنة

أن من اهم متطلبات الرقمنة ما يلي:[2]

أولا -القوى البشرية المؤهلة :إن عملية الرقمنة لا تتم بجهود فردية وانما تحتاج إلى تكاثف الكثير من الجهود من مختلف الأشخاص المسؤولين داخل مؤسسات المعلومات وكذا موظفي مختلف الأقسام داخل المؤسسات، وكلما كان الموظفون داخل المؤسسة التي تقوم بعملية الرقمنة مؤهلين ويمتلكون مهارات وكفاءات عالية كان ذلك عاملا مساعدا في إتمام مشاريع الرقمنة بجودة عالية[3].

[1] فوزية فاطمة ختير، رقمنة الارشيف في الجزائر، الإشكالية والتنفيذ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، السانية، 2112، ص ص86-87.

[2] عبد الرزاق سويقات، دور رقمنة الادارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012، ص ص26-27.

[3] عبد الرزاق سويقات، المرجع السابق، ص27.

ثانيا: الموارد المالية:

إن مشروعات الرقمنة تحتاج مورد ماليا لشراء المعدات الرقمية اللازمة لعملية الرقمنة وصيانة هذه المعدات وجميع ما يتطلبه مشروع الرقمنة.

ثالث: المعدات والأجهزة:

من البديهي جدا أن يكون من أهم المتطلبات الأساسية لمشروعات الرقمنة هي المعدات والأجهزة اللازمة للقيام بعملية الرقمنة، ومن هذه المعدات والأجهزة ما يلي:

1-الماسحات الضوئية :يعتبر جهاز الماسح الضوئي أو المرقمن (جهاز التصوير الرقمي)، هو الأساس في عملية الرقمنة وهو أحد المعدات الملحقة بالحاسوب، إذ يقوم بفحص مختلف أنواع المعلومات المكتوبة والمطبوعة والمصورة والمخطوطة في الوثيقة وادخالها إلى ذاكرة الحاسوب، أوفي وسائط الكترونية أخرى، وذلك عن طريق استخدام برنامج خاص بالتعرف إلى الخطوط ويعرف ببرنامج التعرف الضوئي إلى والماسحات الضوئية أنواع منها :اليدوية، والمتحركة، والقياسية، ومنها الخاصة بالميكروفيلم OCR الحروف وأخرى خاصة بالكتب، وفي كل هذه الانواع هناك الماسحات الضوئية أحادية اللون والملونة[1].

2-الحاسبات الألية :لا يمكن أن تتم عملية الرقمنة بدون وجود أجهزة حاسب آلي ذات مواصفات ملائمة لعملية الرقمنة، ويتوقف نوع الحاسبات الآلية المطلوب شراؤها على المهام المطلوب إنجازها باستخدام تلك الحاسبات، ومن المهم جدا أن تكون الحاسبات الآلية التي يتم إستخدامها في عملية الرقمنة ذات مواصفات وامكانيات حديثة وعالية[2].

3-البرمجيات :تحتاج عملية الرقمنة لبعض البرمجيات المهمة التي ينبغي توفرها و استخدامها حتى تتم عملية الرقمنة.

4-برمجة HTML :وهي البرمجة التي تسمح بتحرير وكتابة أكواد .

---

[1] عبد الرزاق سويقات، المرجع السابق، ص27

[2] كلثوم عطاب،مكي الدراجي، "رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر : مرجع سابق،ص 56

5- برمجة XML : وتعمل هذه البرمجة بطريقة تشبه الطريقة التي تعمل بها برمجة HTML خلال عمليات الترميز.

6-البرمجيات الخاصة بمعالجة النصوص والكلمات :وهذه البرمجيات تسمح بإنشاء النصوص وصياغته وتحريره.

7-برمجيات التعرف الضوئي للحروف :وهي التي تستخدم عند تحويل الصور إلى نصوص.

8-برمجيات نقل الملفات :وهي التي تستخدم تحميل الملفات والمشروع على الانترنت للعرض.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الجماعات المحلية

أن من بين أهم كوادر وأساسيات الدولة هي الجماعات المحلية تعتبر جزءا لا يتجزأ عن الدولة وانها تابعة لها وتعمل تحت رقابتها، وبالرغم من كونها من صور اللامركزية الادارية ، اذ تعتبر اسلوب من اساليب التنظيم الاداري والذي يعني توزيع الوظيفة الادارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات، وعليه سيتم التطرق الى ذلك في المطالب التالية:

المطلب الاول: تعريف الجماعات المحلية

الجماعات المحلية هي هيئات ادارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية[1] ولها استقلال مالي وذمة مالية مستقلة ولها اسم وعنوان ، وهي وحدات جغرافية مقسمة من أقليم الدولة تتولى شؤون مواطنيها، ولتمتعها بالاستقلال المالي اصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي . والى درجة تسميتها بالحكومة المحلية، لكن هناك فرق كبير بين مصطلحي الادارة المحلية والحكم المحلي ، كون هذه الاخيرة تتضمن مظاهر الحكم التقليدي

[1] المواد 02 - 01 - من القانون 09 / 90 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالولاية الجريد الرسمية.

من التشريع والتنفيذ والقضاء ، بينما نظام الادارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء ، حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي[1].

تتولى هذه الجماعات المحلية تنفيا سياسية الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مجالات السكن والتشغيل والتهيئة العمرانية والتعمير.

كما تعرف الجماعات بأنها عبارة عن مجموعة من السكان يسكنون حدود ترابية معينية من التراب الوطني ويتميزون بخصائص محددة وبقيم اجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد والاعراف التي تقررها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعة

ان هذه الجماعات المحلية لها ممثلون ينتخبون هم اعضاء المجلس الجماعي التي يشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة ، وتساعد المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة.

من واجب هذه الجماعة المحلية ان تشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة، وتساعد على تنظيم شؤونهم الخاصة بالتنسيق مع جميع الجهات على المستوى الوطني[2].

لقد اصبحت الجماعات المحلية المعاصرة تفترض وجود شرطين اساسيا، هما التدبير الحكيم وتقديم الخدمة الافضل فضلا عن تمتين اسس الديمقراطية المحلية والحرص على كون الجماعات المحلية هي لبنة قوية ومتراصة وقادرة على ادارة الشأن المحلي للجماعة ، وتحقيق تنمية شاملة ، اقتصاديا واجتماعا وثقافيا،هذه التنمية تكون عن طريق تنمية موارها المالية وتجهيزها بمختلف حاجات السكان في جميع الميادين خاصة في التعليم والصحة...الخ، كالاهتمام بالحالة الاجتماعية للفئات المعوزة [3].

كما تعرف الجماعات المحلية على انها وحدة ادارية محلية تضطلع بدور هام

---

[1] العايب عبد الهادي . ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة مشروع الخطط الخماسي الثاني2010/2014) مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية . تخصص ادارة الجماعات المحلية ص.9

[2] لخضر مرغاد " الايرادات العامة للجماعات المحلية " مجلة العلوم الانسانية " جامعة بسكرة- عدد 17 فيفري2005 ، ص65.

[3] فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة باتنة عدد 6 ، سنة 2009 ص54.

وحيوي ورئيس في الدولة الحديثة خصوصا في الوقت الحاضر حيث غدت تلعب كبيرا في التنمية المحلية ، وعرفت الجماعات المحلية بانها مساحة محددة من إقليم الدولة التي يقوم النظام المحلي بتقسيمها الى قرية او مدينة صغيرة او كبيرة او مجموعة من المدن والقرى[1]

الجماعات المحلية بأنها جماعة قد تكون صغيرة العدد أو « **ماكيفو وبيج** » في حين يعرف كبيرة يعيش الاعضاء فيها بطريقة يشاركون من خلالها في ظروف الحياة الاساسية وفيها يستطيع الفرد ان يقضي حياته كلها داخله ، أي داخل الاقليم مع الشعور بالمشاركة التي ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة الى التفاعل بين جميع افرد المجموعة [2].

المطلب الثالث : اهداف الجماعات المحلية .

ان الجماعات المحلية انشات لغرض تحقيق التنمية المحلية ، وتقريب الادارة من الموطن ، والمشاركة في الحكم على مستوى المحلي وتحقيق للأهداف المسطرة .

والاهداف متربطة بوجودها وطبيعة نشاطها على الصعيد الساسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري[3]

الاهداف السياسية :

هذه الاهداف مرتبطة بالمبادئ الأساسية للإدارة المحلية والسياسة المتبعة من قبل الدولة نذكر منها:

– تحقيق الديمقراطية من خلال الادارة المحلية يمكن تحقيق الديمقراطية والتي بواسطتها تتولى الحكم والادارة في هذه المجتمعات ، حيث تعتبر الادارة المحلية جزاء لا يتجزأ اذ لم تكن اساس قاعدي لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها، والحقيقة ان اشراك الموطنين في

[1] صفوان المبيضين حسين الطراونة توفيق عبد الهادي. المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية. تجربة الاردن الرائدة اليازوري. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان وسط البنك شارع الملك حسن، ص ص20–24.

[2] كمال بودانة شعباني، اثار الرقابة الادارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم عمل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية ص 126.

[3] محمد علي الخلايلة ، الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الاردن بريطانيا – فرنسا مصر حراسة تحليلية مقارنة – الطبعة 1 ،عمان دار الثقافة 2009، ص 68

ادارة وحداتهم المحلية يدربهم على أصول العمل السياسي ، وينمي لديهم الشعور بتحمل المسؤولية.

-دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي: على الدول ان تحقق الوحدة ، بالسياسة القوية الاركان على اقليمها ، وعليه فإن نظام الادارة المحلية المطبق فيها يجب عليه أن يسعى الى تدعيم وتأكيد الوحدة الوطنية.

-فنظام الادارة المحلية السليم يجدر به ان لا يؤدي الى ظهور مثل هذه القوى القادرة على منافسة النظام، أو تعارض توجهات الحكومة المركزية من ممارسات السياسة العامة داخل الدولة، ان الغاية من نظام الادارة المحلية هو تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة.

-الاهداف الادارية:

- تحقق الأهداف الادارية بالكفاءات الادارية التي تلعب دورا فعالا وأساسيا في الادارة المحلية، لأداء الخدمات والوظائف العامة للمواطنين بأيسر السبل ان نظام الادارة المحلية يساهم في التخفيف من الاعباء الملقاة على السلطات المركزية.

- تحقيق الاشباع والكفاءة البشرية على المستوى المحلي لإدارة الموارد المحلية وفق المنهج العام للدولة وحسب ما يحقق التنمية المحلية.

-الأهداف الاقتصادية:

تتجلى هذه الأهداف فيما يلي:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وايرادات املاك المجالس المحلية التي يمكن بها القيام بالمشاريع المحلية.[1]

- تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من المخصصات المالية للجامعات المحلية.

- توفير اكبر قدر من الاستفادة من المخصصات المالية للجمعات المحلية.

[1] محمد علي الخلايلة، المرجع السابق، ص69.

– توفير مصادر متنوعة وقارة (دائمة) ومعتبرة تساهم في بناء اقتصاد الدولة وتحقيق الاريحية على المستوى المحلي.

-الاهداف الاجتماعية:

تعتبر الادارة المحلية والمتمثلة في البلدية والولاية الوسيلة الأقرب للإحاطة بانشغالات الموطنين، وبها يحصل التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الأخر بوظائف الجماعات المحلية تقوم الجماعات المحلية البلدية والولاية) وما يتبعهما من مصالح واقسام ومؤسسات مختلطة بعدة وظائف منها:

– حفظ الأمن والنظام العام وهو السهر على راحة الموطنين وتفعيل الامن العام حماية الاشخاص والممتلكات.[1]

– تسير المصالح العامة المحلية مثل تنظيم الحالة المدنية وتسيرها وتطويرها وفق الاهداف التي رسمتها الدولة المتعلقة بالإصلاح الاداري وتطوير الخدمات للموطنين وتحسنها .

– الاتصال والاستماع للمواطن بالإضافة الى مهمة استقبال الزوار وتسهيل وصول المعلومات الى المواطن .

المطلب الثالث: خصائص الجماعات المحلية:

تتميز الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص ومن أهمها:

أولا– الإستقلال الإداري: ينتج الإستقلال الإداري للجماعات المحلية من خلال الإعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته المادة الأولى من القانون 90–08 المؤرخ في 04/04/ 1990 التعلق بقانون البلدية، فالإستقلال الإداري هو الذي يجعل من الأجهزة الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية

المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة، ومن بين هذه الخصائص نذكر منها:

[1] الطاهر بن عبد الله . النخبة المحلية في الجزائر دراسة اجتماعية سياسية لأليات تشكيل الممثلين الجزء الاول النخبة المحلية في نظام الحزب الواحد 1962/1989 الجزائر 2011 ص 28.

1- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.

2- تجنب التباطؤ وتحقيق الاسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية وتفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.

3- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية والمحلية.[1]

ثانيا - الإستقلالية المالية للجماعات المحلية:

بما أن الجماعات المحلية قد تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال الإداري حسب ما ذكرناه سابقا، فإنه سيكون سبب يوجب لها الإستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفر للجماعات المحلية موارد مالية تكون ملكيتها للدولة حيث تمكنها من أداء المهام الموكلة لها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتتمتع بحق التملك للأموال الخاصة، وتنص المادة 60 من القانون 90-08 المؤرخ في 07-04-1990[2] المتعلق بقانون البلدية بأن يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت رقابة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية، ومن نتائج هذه الإستقلالية المالية أنه تستطيع الجماعات المحلية إدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا حتى لا تكون لهذا الإستقلال تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي للدولة.[3]

المطلب الرابع :مهام الجماعات المحلية

أصبحت الجماعات المحلية في الوقت الحاضر منوطة بعدة مهام وصلاحيات، فقد إمتد دورها الأن ليشمل جميع الميادين إذ أصبحت تختص بأعمال التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافة، وحماية البيئة والسياحة والتي تتمثل فيما يلي:

[1] محمد علي الخلايلة ، المرجع السابق، ص 69

[2] المادة 60 من القانون 90-08 المؤرخ في 07-04-1990

[3] المرجع نفسه، ص 70.

أولا –المجال المالي :

إن الجماعات المحلية البلدية والولاية مسؤولة عن تسير مواردها المالية والتي تتمثل في مداخل ممتلكاتها، الإعانات والقروض، الهدايا.

ثانيا –المجال الإقتصادي :

تقوم الجماعات المحلية بعدة مهام في المجال الإقتصادي أهمها:

1–توفير حاجيات المواطنين وتقديم خدمات ذات مستوى مقبول وتحسين مستوى المعيشة.

2–تعبئة الطاقات والمهارات بإدماجها في العملية الإقتصادية والتنموية.

3–تطوير النشاطات الإقتصادية وترقية الإستثمار والصناعة الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المتعاملين الإقتصاديين.

4–تنشيط الأسواق القائمة وخلق أسواق جديدة.

5–حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية، وبعث الترقية الفلاحية في المنطقة إلى جانب حماية الثروة الغابية والحيوانية وتطوير الري، إضافة إلى التعمير والتهيئة والتنمية المحلية ووظائف أخرى.[1]

ثالثا –المجال الإجتماعي:

من بين إختصاصات الجماعات المحلية في المجال الإجتماعي نذكر ما يلي:

1–الإهتمام بقطاع السكن، بإيجاد السكن الملائم من خلال خلق شروط الترقية العقارية وتفعيلها بإنشاء المرافق والمقاولات البلدية والولائية، والمشاركة في عمليات الإصلاح واعادة البناء[2].

2–الإهتمام بمساعدة العجزة والمسنين والمعاقين ومحاولة إدماجهم بالمراكز الخاصة، والتكفل بالمعوزين والمشردين والمرضى عقليا.

[1] كلثوم عطاب ،مكي الدراجي، "رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر ، المرجع السابق،ص 57

[2] محمد علي الخلايلة ، المرجع السابق، ص 70.

3-توفير شروط النظافة العامة والسهر على تطبيق أعمال الوقاية وانشاء الهياكل الصحية من قاعات العلاج والمستشفيات.

رابعا -المجال الثقافي السياحي :

تعمل الجماعات المحلية على إنشاء منشآت ثقافية وتسيرها وصيانتها كمتاحف وقاعات السينما، والمراكز الثقافية.[1]

المبحث الثالث :رقمنة الجماعات المحلية

أصبح خيار التحول إلى الجماعات المحلية الرقمية ضرورة ملحة وجعل تدفق المعلومات الخاصة بالتسيير في الشأن المحلي لصالح المواطن حيث تتيح الرقمنة السرعة في التعامل مع الوثائق خاصة المراتبطة مع باقي قطاعات الجماعات المحلية وعليه سنتطرق الى رقمنة الجماعات المحلية في المطالب التالية :

المطلب الاول: الإطار القانوني لرقمنة الجماعات المحلية،

بالإضافة إلى الخدمات المعنية بالرقمنة في الجماعات المحلية، وخطوات رقمنة الجماعات المحلية، اولى تقييم عملية رقمنة الجماعات المحلية.

لقد صدر القانون الذي يتبنى وبصفة رسمية التوقيع والتصديق الإلكتروني حتى يمكن التأثير القانوني للإدارة الإلكترونية في الجزائر ومنها الجماعات الإقليمية، فأما عن التوقيع الإلكتروني فقد تبنته (المادة 323) من القانون المدني المعدل والمتمم قبل صدور القانون المذكور سلفا بما لا يدع مجالا للشك، غير أن المادة 07 من هذا القانون حددت له شروطا ومتطلبات حتى يكون صحيحا وناجحا أما عن المصادقة فقد أسندها هذا القانون لثلاثة أنوع من السلطة حسب التدرج والتخصص :أولا للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني طبقا لأحكام المواد 16 و18 من القانون المذكور وأسند الإشراف عليها للوزير الأول ثم للسلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني والتي وضعت تحت سلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال

[1] محمد علي الخلايلة ، المرجع السابق، ص 70.

وفي الأخير السلطة الإقتصادية تحت إشراف السلطة المكلفة بضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية[1].

المطلب الثاني : خدمات الرقمنة في الجماعات المحلية

تتمثل خدمات الرقمنة في الجماعات المحلية فيما يلي :[2]

اولا –رخصة السياقة البيومترية والبطاقة الرمادية الإلكترونية :إستكمالا لسعي البلدية الإلكترونية تم البدء باستخدام أول رخصة سياقة بيومترية بالبلدية شهر جوان 2014 بناءا على برقية وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتعلقة بتعميم إصدار الوثيقتين عبر كل البلديات بعدما تم إعتمادها في بلديات مركز الولايات كمرحلة أولى لتقديم المنصة الإلكترونية والتأكد من إستقرارها،.

وذلك من أجل تحسين الخدمة العمومية من جهة والقضاء على تزوير.

ثانيا –التسجيل الإ لكتروني للحج:

تم البدء في التسجيل الإلكتروني للحج بالبلدية موسم 2016 لتخفيف عبئ إستخراج مختلف الوثائق والوقوف بالطابور لإستكمال إجراءات التسجيل اليدوي، وتتم العملية حاليا إما من طرف المعني بملء إستمارة إلكترونية على موقع وزارة الداخلية أو التسجيل في المنصة الإلكترونية للبلدية بطريقة بسيطة وسريعة وتتمتع العملية بإجراء قرعة إلكترونية لاحقا

ثالثا –الشباك الالكتروني

يعتبر من أهم الاجراءات التي إستحدثتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية للقضاء على الإختلالات المتسببة في تعطيل بعض مصالح المواطن بسبب المعالجة الكلاسيكية اليدوية للملفات وعدم الشفافية في التسيير والبيروقراطية وكثرة الوثائق المكونة للملفات ويعمل هذا الشباك على إستقبال طلبات مختلف الوثائق البيومترية(جواز

[1] عبد المجيد سلامة :تطبيقات الادارة الالكترونية وأثرها على الجماعات المحلية، مجلة الحقوق . والحريات، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010 ، ص70.

[2] إيمان حمدي جليلة ومحمد ياسين بو ا ريو :واقع الإدارة الإلكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة ، العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد2 ، المجلد3، ، 2020،ص344.

السفر، بطاقة التعريف الوطنية رخصة السياقة)وتسجيلها بصفة آنية في قاعدة معطيات مركزية، وذلك باستغلال الربط المباشر مع قاعدة معطيات الوثائق البيومترية وكذا السجل الوطني الآلي للحالة المدنية إضافة للوثائق البيومترية سوف يتم توزيع هذا الشباك بصفة تدريجية إلى وثائق أخرى.

رابعا: بطاقة التعريف وجواز السفر الإ لكترونيين البيومتريين :

وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت تصرف المواطنين موقع إلكتروني على شبكة الانترنت لطلب ومتابعة الملف الإلكتروني لإستخراج الوثيقتين، وهذا من خلال انشاء ملف تعريفي بالتسجيل في الموقع للتعرف على الوثائق المطلوبة ومعايير الصور قبل رفعها ملء إستمارة طلب إلكترونية وطبعا و اختيار مركز لإيداع الملف وإستكمال الإجراءات في المنصة الإلكترونية البلدية، والمتعلقة بأخذ البصمة البيومترية والتوقيع الإلكتروني، أما في حالة حيازة جواز سفر بيومتري[1] فيمكن طلب بطاقة التعريف مباشرة بملء إستمارة إلكترونية على الموقع و اختيار مركز لإستلامها، وفي كل الحالات يتلقى المواطن رسالة على الهاتف لإعلامه بضرورة التقرب إلى البلدية المختارة لإستلام وثائقه، وهذا يمكن بعض الفئات المتمثلة أساسا في الأشخاص المسنين أو المرضى أو المقعدين أو المتواجدين بالمستشفيات الإستفادة من خدمات المحطة البيومترية المتنقلة التي توفرها الولاية لصالح البلديات تحت الطلب لإعفاء المذكورين من عناء التنقل إلى البلدية ، قصد إستكمال إجراءات حصولهم على وثائقهم البيومترية[2]، حيث تهدف الدولة الى تعميم هاته الخاصية على كامل التراب الوطني في المستقبل.

خامسا –رقمنة مصلحة الحالة المدنية

يتمثل في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على

[1] كلثوم عطاب ،مكي الدراجي، "رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، المرجع السابق، ص 58.

[2] المرجع نفسه، ص 60.

أجهزة رئيسية وحفظها، ليتم إسترجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أومن أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية على شبكة الانترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها، وكانت أول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية في ولاية باتنة بتاريخ 04 مارس 2010 وأصدرت أول شهادة ميلاد رقم 12 في بضع ثواني على مستوى الشباك الإلكتروني وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل والسفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية، ونستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الميلاد،ثم السعي[1] فيما بعد إلى تمديد العملية إلى كافة الوثائق.

المطلب الثالث :خطوات رقمنة الجماعات المحلية

إن الخطوات المتعلقة برقمنة الوثائق العادية وأرشفتها إلكترونيا مرت بعدة مراحل منها[2] :

أولا –عملية الرقمنة (التصوير) : هي تحويل الوثيقة الورقية إلى ملف رقمي، فيما يخص الأرشيف الموجود مسبقا على الشكل العادي، وبصفة عامة على الشكل الورقي، وهو أول مرحلة في تحويل الوثائق إلى وثائق رقمية من أجل الأرشفة على الشكل الإلكتروني.

ثانيا –التعرف البصري على الأحرف :عند رقمنة الوثائق الأرشيفية تنتج عنها وثائق رقمية في شكل صور حيث يكون النص المكتوب نفسه على شكل الصور، ولا يمكن القيام بعملية بحث عن معلومة معينة فيها، ومن أجل تحويله إلى نص كتابي قابل للتغير أو إستقبال عملية بحث، ينبغي القيام بما يعرف بالتعرف البصري على الأحرف، ويكون ذلك عن طريق برمجيات خاصة بهذه العملية.

[1] بلقاسم بوعزة وكمال العقيرب :الخدمة العمومية إلكترونية في الجماعات المحلية الواقع والمأمول . مجلة أفاق علمية، العدد 2، المجلد 02 ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيارت، 2021 . ص152

[2] كلثوم عطاب ،مكي الدراجي، المرجع السابق، ص 61.

وتعتبر عملية التعرف البصري على الأحرف من العمليات الضرورية على الوثائق المرقمنة، غير أنها قد تحدث عيوب أو أخطاء إذا ما كانت الكتابة غير واضحة.

ثالثا –شكل الوثائق المرقمنة :وهي إعطاء قياسات(أشكال)مختصرة من أجل الحفظ وهذا لأن الملفات الناتجة عن رقمنة الوثائق الأرشيفية يكون حجمها كبيرا وتتطلب مساحات كبيرة على حوامل التخزين لذا يستوجب إختصارها في أشكال خاصة بكل نوع من الوثائق[1].

إن إعطاء شكل مختصر للوثيقة الرقمية ضروري سواء تعلق الأمر بأرشيفات كانت أصلا إلكترونية أو تم تحويلها إلى الصورة الرقمية.

رابعا: التكشيف :وهو الطريقة التي تسمح بالتعرف على الوثيقة المصورة أو المرقمنة من أجل إقامة ربط بين البطاقة الفهرسية والملف الموافق لهذه الصورة، وهذا بإعطاء كاشف وحيد يتم تدوينه على الوثيقة المرقمنة وعلى بطاقة التكشيف، ويتم التكشيف بطرقتين:

1–الطريقة التي توظف كشاف ذري (تكشيف بسيط)والتي تتمثل في إدماج أدلة المحتوى بالمصطلحات البسيطة للنص.

2–الطريقة التي توظف كشاف مركب الذي يعالج مجموعات مصطلحات تؤدي إلى إنتاج كشافات متخصصة.

خامسا –التخزين (الحفظ): هناك ثلاثة أنواع من الحوامل المخصصة للحفظ يمكن ذكرها وهي[2]:

1–الحوامل البصرية :كالقرص البرصي الرقمي، الذي يمكن من حفظ مئات الجيغا أوكتي وكذلك بالنسبة للقرص البصري الرقمي القابل لإعادة الكتابة.

2–الحوامل الرقمية: كالأقراص اللينة التي تصل سعتها إلى 640 ميغا أوكتي والتي تعتبر الأكثر إستعمالا نظرا لإنخفاض أثمانها، ولتوفير العتاد اللازم لقراءتها في كل مكان.

3–الحوامل المغناطيسية :الأقراص المغناطيسية تستطيع حفظ 200 جيغا أوكتي.

---

[1] محمد الصيرفي، الإصلاح والتطوير الإداري كمدخل للحكومة الإلكترونية، دون طبعة، دارالكتاب القنوني2007 .ص112

[2] بشير العلاق، حميد الطائي، إدارة عملية الخدمات، ط1 ، دار اليازوري لعملية النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص96

سادسا –الإيصال (البث) : إيصال الوثائق الأرشيفية أو الإطلاع يتم بطريقتين:

1–على الخط :وذلك باستعمال بقات داخلية، أو خارجية، بواسطة أجهزة إعلام آلي مرتبطة مع بعضه، أو على الانترنت وهذا طبعا حسب الأهداف المسطرة من طرف كل هيئة.

خارج الخط :ونعني به الإطلاع بعين المكان، وأيضا عبر الحوامل أو وسائل أخرى.

الإيصال أو التوزيع بمعناه اللاتيني ضمن نظام تسيير الوثائق ليس ضروري، حيث أنه بالإمكان الإكتفاء بالإطلاع على هذه الوثائق الإلكترونية عن طريق القراءة عبر الشاشة، على أن تكون هذه الأخيرة ذات قدرة إيضاح عالية.[1]

الإيصال أو التوزيع في نظام تسيير الوثائق أو الأرشفة ينتج عنه الوثائق التالية :طباعة، فاكس ،النشر على الأقراص اللينة، أو عبر الويب.

[1] محمد الصيرفي، المرجع السابق، ص112

خلاصة الفصل:

بعد ان تمت الدراسة في هذا الفصل حول الرقمنة والجماعات المحلية تم استنتاج بأن الجماعات المحلية من بين أهم القطاعات التي تسير بخطى ثابتة نحو تكريس معالم الرقمنة، وأنها الوحدات اللامركزية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية.

ضرورة إستخدام الرقمنة في الجماعات المحلية حيث تعتبر هذه التقنية تحولا أساسيا في أساليب تنظيمها وعملها مما يجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكيف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب.

الفصل الثاني

أثر التنمية المحلية على رقمنة الجماعات المحلية.

المبحث الاول: ماهية التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية.

المطلب الثاني: خصائص ومرتكزات التنمية المحلية.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية.

المطلب الرابع: نظريات التنمية المحلية.

المبحث الثاني: الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية.

المطلب الاول: الجماعات المحلية عنصر فعال في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الثاني: معيقات دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية.

تمهيد:

تعتبر الادارة المحلية الحلقة الواسطة التي تربط بين الحكومة المركزية والمواطن المحلي، فهي تباشر من خلال المهام تقوم بها والصلاحيات المخولة لها في تحقيق التنمية المنشودة على المستوى المحلي ، والوقوف عند متطلبات والحاجات المجتمع المحلي ، وتكريسا لمبدأ ممارسة الديمقراطية للوصول الى الحكم الصالح ، اضافة الى ادارة الموارد المحلية وترشيدها في ظل ممارسة نشاط اقتصادي محلي يحترم قدرات البيئة.

حظت الهيئات اللامركزية المحلية في الجزائر باهتمام كبير نظرا لكونها منبر للمواطنين المحلين في المساهمة والمشاركة في التسيير وادارة شؤونهم والدفاع عن حقوقهم من خلال انتخاب ممثليهم الذين هم اعضاء المجلس الشعبي البلدي .

حيث شهد النظام المحلي تطورا كبير وملحوظا ، وتغيرات في الوسط المحلي بسبب الوعي التي عرفته المجتمعات على المستوى المحلي والحضري، بفضل الحركات الجمعوية الناشطة اجتماعيا وثقافيا، اذا كان لزاما وواجبا على الدول التدخل والتنظيم المجالس الشعبية وتكيفها وفقا للمتطلبات والتغيرات الجديدة، وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى المبحثين:

المبحث الاول: ماهية التنمية المحلية.

المبحث الثاني: الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية:

يعتبر مفهوم التنمية المحلية من المفاهيم الأكثر رواجاً في القرن العشرين، حيث ارتبط هذا المفهوم بالعديد من المجالات سواء الثقافية ، الاجتماعية، السياسية أو الاقتصادية والتنمية المحلية تستوجب تدخل الدولة والهيئات المكلفة بتنفيذها وتوجيهها، وهذا يوضح الاختلاف الموجود بينها وباقي المصطلحات الأخرى، وتشكل الهدف الأساسي الذي تسعى الدولة لتحقيقه عن طريق هيئاتها المحلية وذلك من أجل تحسين حياة المواطن في شتى المجالات مع ضرورة متابعة تنفيذ برامجها وتهيئة المناخ الملائم لنجاحها، حيث سنوضح ذلك في المطالب التالية:

المطلب الاول: مفهوم التنمية المحلية:

1- لغة:

النمو أي ارتفاع الشيء من موضع إلى آخر وفي جانب المال تعني زاد وكثر، وفي اللغة الإنجليزية يأتي المصطلح (Developpement) من الفعل (to développe) بمعنى يوسع ، يوضع، ينمي، ينشيء،...الخ

2- تعريف التنمية اصطلاحاً:

التنمية هي العملية التي بواسطتها تتم عملية التحول والانتقال من حالة أو وضعية مختلفة إلى أخرى أكثر منها تطوراً وتقدماً مع ملازمة العديد من التحولات الجذرية في البنيان الاقتصادي.[1]

إن التنمية المحلية يمكن أن تعرف في أبسط صيغة على أنها: " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من

[1] رشاد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، دار المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 25.

منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، في منظومة شاملة ومتكاملة[1].

وهذا يعني أن التنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها لتضافر الجهود المحلية المالية والجهود الحكومية، التحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية بأكملها؛ لكي اتشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني.[2]

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها:" تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية الهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون.[3]

كما يعرفها البنك الدولي في دراسة له عن "مدن التغيير"، صدرت سنة 2004، على ألفا:" تعزيز القدرات الاقتصادية المنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم من خلالها الشركات من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي المجتمع المدني"، بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل".[4]

لعل من الواضح أن مفهوم التنمية المحلية يركز على ثلاثة عناصر أساسية، أولها: يتعلق بالمشاركة الشعبية، معين مشاركة أفراد المجتمع المحلي في جهود التنمية المحلية،

---

[1] فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 29.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 13.

[3] عيد رشاد عبد القادر، دور اللامركزية في تحليل التنمية المحلية (مدخل نظري)، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين الشمس، العدد الأول، يناير 2012، ص 161.

[4] البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن، سبتمبر 2004، ص09

ومن ثم مشاركتهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة معتمدين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية؛ أما العنصر الثاني، فيتمثل في توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية من طرف الحكومة، بأسلوب يشجع المبادرة الذاتية والاعتماد على النفس والمشاركة. والعنصر الثالث والأخير هو تركيز العمل على منطقة محلية معينة من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي وتعزيز قدراتها التنموية.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية المحلية:

إن تحقيق تنمية اقتصادية محلية يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما أو مدينة محلية، وذلك بهدف تطوير مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة، لكن يجب على المجتمعات أولا فهم خصائص التنمية المحلية ثم محاولة لتحقيق أهدافها الأساسية، حسب الظروف الخاصة لكل مجتمع علي.

أولا: **خصائص التنمية المحلية:**

تتعدد الخصائص التي تتسم بها التنمية المحلية، ومن أهم تلك الخصائص:

– تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو قلة من الناس[1]، ومع ذلك ليس من الضروري أن يشارك كل سكان المجتمع في المشروعات والبرامج التنموية.

– تركز التنمية المحلية على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته، وليس على جالب معين منه أو التركيز على مشكلات بعينها فقط.[2]

– هي عملية متكاملة ذات جوانب اقتصادية واجتماعية وإدارية وعمرانية وبالية.

– تقوم عملية تنمية المجتمعات المحلية على فلسفة الجهود الذاتية، لكن هذا لا يمنع من كونها محصلة تعاون الجهود المركزية مع المجهود المحلية لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع المحلي.

– هي عملية مشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد.

---

[1] احمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح احمد، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010، ص58.

[2] احمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح احمد، المرجع السابق، ص58.

– انها عملية مستمرة ومتواصلة وتختلف باختلاف المجتمع المحلي ومتطورة بتطور أهدافه.

– تتطلب التنمية المحلية ضرورة توافر المساعدات التقنية والتي تكون في غالب الأحيان في شكل: عمال، معدات، إعانات مالية، استشارات فنية... الخ، وذلك من الجهات الحكومية والمنظمات التطوعية، سواء من داخل الدولة أو من خارجها. هي جزء من إستراتيجية التنمية في الدولة.[1]

أن تنمية المجتمع المحلي، تتم عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل، وهي لا تتم بطرق عشوائية فهي عملية أكثر منها برنامج. يجب أن تقوم برامج التنمية المحلية على أساس الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب فيها سكان المجتمع المحلي، ولا يجب أن يفرض عليهم برامج من خارج المجتمع، فالتنمية المحلية تتمسك بفكرة، قيام السكان أنفسهم بالضبط والتحكم في شؤونهم وشؤون مجتمعهم المحلي، وتقوم على إتاحة فرص الحرية للأفراد والجماعات، وتطبيق اللامركزية ومشاركة المواطنين على أوسع نطاق، إن تنمية المجتمع المحلي ليست مسؤولية جهة معينة أو وزارة بعينها، ولكنها كجهود مخططة تشارك فيها كل الوزارات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، في إطار من التنسيق بين جهودها لتحقيق الأهداف المنشودة.

– انها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي الصالح المجتمع[2]

ثاني: مرتكزات التنمية المحلية

لتحقيق التنمية المحلية الفعالة لا بد من توفر مجموعة من المرتكزات التي تعد ضرورية لنجاح مختلف العمليات المرتبطة بها كما أنها لا بد أن تتميز بخصائص و سمات معينة نوجزها فيما يلي:

لا يمكن أن تتحقق التنمية المحلية إلا عبر مجموعة من القواعد والأسس التي تقوم عليها

[1] محمد المتولى، اثر العولمة على إدارة التنمية المحلية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 465، يناير /أبريل 2002، ص 217.

[2] رشاد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المرجع السابق، ص 25.

وتعمل على إرساء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وهي كالتالي[1]:

1-1- اللامركزية الإدارية:

إن الغاية من تطبيق أسلوب اللامركزية الإدارية هو إعطاء الوحدات المحلية نوع من الاستقلالية والمرونة الكافية في تجسيد البرامج والنشاطات حسب خصوصية كل منطقة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية، وهذا لا يكون إلا بإيجاد آليات التمويل الذاتي للوحدات المحلية والقواعد القانونية التي تسمح بتجسيد اللامركزية مما يجعل المواطن المحلي مساهم ومسير في إدارته، ومنه تحقيق تنمية محلية آنية من التسيير الإداري للمواطن هدفها تحقيق غايات وتطلعات هذا المواطن، مما يسمح بالتعاون بين القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي، واللامركزية الإدارية تساهم في دعم مكونات التنمية المحلية وتزويدها بالوسائل الضرورية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع الطلي وتطوره.[2]

2-1- تفعيل المشاركة الشعبية:

إن دور المواطن داخل مجتمعه المحلي لا يقتصر على مجرد القيام بالوظائف والمهن بشكل آلي روتيني، بل دوره الأساسي يقوم على التفاعل الشعبي والتشاركية في كل الأمور الخاصة به، وهذا بإيجاد آلية وطريقة لتوجيه الأفراد للمشاركة الشعبية سواء عن طريق نظام الانتخابات أو المجالس المحلية، وكذلك تشجيع المبادرات الفردية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف الخدمات العامة تحت فضاء الجهات الرسمية وترك المواطن لصنع قراره المحلي.[3]

---

[1] الشيخ رحماني، يحي سهيبي، الحكم الجيد والتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص مقارنة، جامعة سعيدة 2013- 2012، ص 18

[2] شيخ رحماني، يحي سهيبي ، المرجع السابق، ص 19

[3] المرجع نفسه، ص19.

1-3 - تكريس دور المجتمع المحلي:

وهذا من خلال تفعيل وتطوير النظم القانونية المحلية التي تنمي دور المجتمع وتعزز دوره في الحياة المحلية وتشجيع مبادرات الوحدات المحلية لتطوير أفضل النماذج التنموية التي تعمل على تحقيق أفضل حياة محلية وتطورها وفق المنهج
السائد، والمساعدة في تقييم وتطوير الفرص الرائدة أو المتاحة بين أفراده بشكل جماعي منظم وفق الأطر القانونية السائدة.

1-4 - المسؤولية المحلية:

وتتمثل هذه المسؤولية في الحرص على تفعيل دور البلديات ومؤسسات المجتمع المدني بما يضمن الوصول إلى أهداف التنمية المحلية عن طريق تفعيل المشاركة الحقيقية وإبراز المبادرات الفردية.[1]

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية:

تمثل التنمية مطمح العديد من الشعوب، نظرا لما تكتسبه من أهمية في حل المشاكل التي تعانى منها المجتمعات، خاصة في الدول النامية اعتقادا منهم أن الفرق بين العالم المتقدم والعالم النامي هو نجاح عملية التنمية في الدول المتطورة و عدمه في الدول النامية، هذا الاعتقاد جعل عملية التنمية في الدول المتخلفة هي الشغل الشاغل فأصبحت تهيكل في أنماطها الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية و غيرها، محاولة الالتحاق بركب الدول المتقدمة، الأمر الذي يجعلنا نستنتج أن للتنمية أبعاد متعددة يمكن تقسيمها إلى:

أ- البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا . ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي. و لهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من

[1] الشيخ رحماني، يحي سهيبي، المرجع السابق ، ص 20

أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة و عن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات و مدارس[1] ... إلخ. هذه الهياكل القاعدة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة .

البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.[2]

ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجز الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تتمتع كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، و عليه نجد أن تسخير التقدمية المطلية خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالقبل و ينبذ الجريمة و معنا لوطنه و منطقته.

وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي، مثل: التعليم و الصحة و الأمن و الإسكان .... الخ. كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا.

[1] بادر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان 2003، ص189.

[2] المرجع نفسه، ص190.

ج- البعد البيئي[1]:

أدى التدهور في الوضع البيني على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري والقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية ، والقدان النوع البيولوجي و اتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للقول إلى الدعوة إلى تصح البعد البيئي في التخطيط الإنمائي الدول العالم ، و على أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في ريودي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 ، ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى نمع الاهتمامات الاقتصادية و البينية والاجتماعية على المستوى الدولي. والد كانت أحد أهم المسائل الرئيسية التي تطرق لها المؤتمر هي وضع و تقييد استراتيجيات و إجراءات لتحقيق التنمية السامة.

ينظر الاقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها " نظاما مغلقا" تقوم من خلاله الشركات بيع السلع و الخدمات. ثم توزع العائد على عناصر الإنتاج من أبيض و يد عاملة و رأس مال، ومثل هذه المعادلة لا تتضمن عوامل أخرى غير مباشرة تدخل في صميم العملية الإنتاجية للعلى سبيل المثال الآن استخراج الموارد الأولية من باطن الأرض يعني تقصا لمجموع هذه الإمكانيات الاقتصادية، بالإضافة إلى عمليات الاستخراج نفسها قد تكون مصحوبة بتلوث البينة، بما في ذلك من مخلفات الاستخراج هذه كذلك الان عملية زراعة المحاصيل وحصدها قد شبب الجراف التربة بفعل الرياح ومياه الري مما قد يعد من خصوية الأبيض مستقبلا و من أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا القياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني[2]، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى أنقلها هذا النطاب إذ لا يأخذ في الحسبان ما يصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيني، و لا يعطي أية قيمة للموارد الطبيعية وتعتبر التكاليف

[1] بادر محمد علي وردم ، المرجع السابق، ص199.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زلط، المرجع السابق، ص175.

المتعلقة بمكالمة التلوث والرعاية الصحية الحالات المتضررة ربما أكبر قيمة من الناتج المتحصل علية من هذه العملية الإنتاجية.

ينظر الاقتصاد البيئي التقليدي إلى مشكلتين[1]، الأولى مشكلة الآثار البيئية و الثانية الآثار السلمية للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة بين الأجيال)، مثل هذا المنطق و حتى في ظل غياب أي تقدم تكنولوجي لا ينظر إلى نصب الموارد كمشكلة أساسية إذا كان رأس المال الذي يجمعه الإنسان مستداما بالقدر الكافي بالنسبة للموارد الطبيعية، أي أنه يستعيض عن رأس المال الطبيعي برأس مال أكثر إنتاجية يجمعه من خلال نشاطات ومشاريع معينة، ولكن المأخذ على هذا التوجه هو أن مبدأ الاستعاضة محدود لأن مبدأ رأس المال الطبيعي يمكن أن يستمر في مجالات عديدة في حين أن رأس المال الذي يجمعه الإنسان يفتقد إلى هذه الصفة و لا يمكن مقايضة المصادر البينية بموارد اصطناعية أو جدها الإنسان.

ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البينية بحيث تكون لكل نظام بيني حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف أما حالة تجاوز تلك الحدود الإله يؤدي إلى تدهور النظام البني. و على هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج البينية واستنزاف المياه و وقطع الغابات و انجراف التربة.

البعد السياسي:

يقوم البعد السياسي على مبدأ الحرية و الديمقراطية و التعددية، و يقصد به تغيير في الحكم السياسي والتداول عليه بشكل يضمن الشمولية و الاتجاه إلى الديمقراطية[2] و التعددية السياسية و حماية حقوق الإنسان. والتنمية السياسية هي كذلك تغيير نظام الحكم السياسي الذي يمكن أن يوفر ضمانات احترام حقوق الإنسان، ويملك أدوات التصحيح و المراجعة

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زلط، المرجع السابق، ص176.

[2] عاطف السيد ، "العولمة في ميزان الفكر" ، (دراسة تحليلية) مطبعة الإنتصار ، مصر ، 2001 ، ص 53

بحيث يتبع للشعب تغيير حكامه من خلال انتخابات حرة ونزيهة. كما يدخل ضمن مقومات التنمية السياسية النمو و النشاط الملحوظ للمنظمات الدولية و غير الحكومية التي ترتكز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمي، مثل حقوق الإنسان و تحقيق السلام.

البعد الثقافي :

يعتبر العديد من المفكرين أن الإنسان هو وسيلة التنمية و لتحقيقها ضروري أن يكون هو هدفها، ليتمكن الوصول إلى أفضل ظروف معيشية، هنا تبرز الثقافة كجانب مهم من حياة الأفراد، هذا ما يجعل البعد النشاطات مع الحفاظ على الثقافي للتنمية يقوم على ذهنية الفرد وجعله الهدف الرئيسي لتحقيق التنمية من خلال إشراكه في جميع وجعله هو أي الإنسان من يقوم بالإبداع و الانجازات الفكرية الأدبية أو الفنية و العلمية. الأصول الرفاهية الخاصة بكل مجتمع.[1]

المطلب الرابع: نظريات التنمية المحلية:

نتيجة قصور النموذج الاقتصادي الكلاسيكي بعد الحرب العالمية الثانية بحيث كان هناك تناقضات بين التنمية الشاملة للدولة ككل وتنمية المناطق التي ترتكز على التنمية المحلية، لذلك ظهرت أفكار وتوجهات جديدة مفسرة لهذه التنمية.

وشغلت قضية التنمية على المستوى المحلي موقعا هاما في أبحاث العلوم الاجتماعية، حيث احتكرت التفكير في قضية التنمية (الاقتصادية) عقب الحرب العالمية الثانية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي، دون إدماج البعد الاجتماعي المحلي (التنمية المحلية) مع غياب كامل لدور القوى الاجتماعية الأساسية كمحور جديد للعملية التنموية، ومن جملة المفكرين الداعين إلى تشكيل هذا النظام " يان تنبرجن" و"محبوب الحق" حيث برز دور الجماعات الاجتماعية المحلية والقروية والهيئات العاملة على المستويات اللامركزية، لتعداد الاحتجاجات والاعتماد على الذات.

[1] عاطف السيد ،المرجع السابق ،ص 53.

وأثيرت ادوار الجماعات المحلية وإمكانية تحقيق التنمية المحلية على مستواها أي الاهتمام بالبعد الإقليمي والمحلي وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المطلب بتحليل ابرز النظريات المفسرة لمفهوم ومضمون التنمية المحلية.[1]

1-نظرية أقطاب النمو: وقد قام بصياغة هذه النظرية فرنسوا بيرر عام 1956 متجاوزا المفهوم التقليدي للمكان، من المكان المتجانس إلى المكان التفاعلي المتنوع، حيث يرى أن التنمية لا تظهر في كل مكان في نفس الوقت إذ أنها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية بكثافة متباينة وقد اعتمد على الشركة الكبيرة كمحفز للنمو على مستوى المنطقة[2] ، وبعدها ظهرت اجتهادات نظرية في السبعينات توضح اثار الشركات عابرة الجنسيات على التنمية في المناطق المحلية، بجوانبها الايجابية والسلبية، حيث الحركة الحرة لرأس المال بين الفروع الإنتاجية والمناطق الجغرافية المختلفة حتى الوصول إلى نقطة التعادل في معدلات العائد فيما بينها والتي من شانها تحقيق التقارب بصفة تلقائية بين مختلف الأقاليم في الدولة وداخل الإقليم الواحد.

2 - نظرية الانتشار الجغرافي للابتكار : قام الاقتصادي السويدي " هاجر شتائد" بوضع نموذج يقوم على إن للابتكارات تنبع من خارج المناطق المحلية لتصب في داخلها، عبر قنوات للانتشار بين المناطق، ويرجع ذلك إلى تفاوت الأقاليم والمناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة على الدنيا.

3- **نظرية دورة حياة المنتج " أو دورة حياة الإقليم:** إن الانتشار الحيزي للابتكار كما أنه عملية مستمرة في المكان هو كذلك عملية مستمرة في الزمان، وهذا ما أبرزته نظرية دورة حياة الإقليم عند أصحابها "ثورتن" و" ريس" المستمرة من النظرية الأصلية الدورة حياة المنتج عند "ريموند نيرنون" وحسبهما فان الاختلاف بين الأقاليم والمناطق ينبع من اختلاف المرحلة

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، القاهرة: معهد التخطيط القومي، دون تاريخ ،ص ص 3-7.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، المرجع السابق ، ص15.

التي يمر بها كل إقليم على مسار التطور التكنولوجي للمنتجات والذي يتكون من ثلاث مراحل، إطلاق منتوج جديد، ونضوج المنتج ثم أخيرا الدخول في مرحلة الإنتاج النمطي.[1]

4- دور البنية الأساسية: تتفق جل نظريات النمو والتنمية على الدور الخاص للبنية الأساسية في تمهيد الطريق إلى التنمية، لذلك قامت اجتهادات ومحاولات نظرية متعددة تعالج دور هياكل البنية الأساسية في سياق التنمية المحلية، من زاوية الدفع الخارجي والمهم هنا إن عملية الجذب المحلي لمنطقة دون أخرى تتوقف على مدى توفر وكفاءة شبكة البنية الأساسية في الأقاليم المختلفة.[2]

المنطقة المحلية وضرورة التخصص في المراحل المتخلفة للسلسة الصناعية من

التصميم إلى التسويق الدولي.

5 - نظرية الكفاءة الديناميكية: حيث تنقسم هذه النظرية إلى تيارين هما : الوسط الابتكاري: ويتعلق هذا التيار بالمنشآت الصغيرة حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركزها في منطقة محلية مشتركة، وتجمعها في المكان مما يزيد من إمكانيات العمل الجماعي عبر كثافة التفاعل الاجتماعي والتلاحم الشخصي.

القرب المؤسسي: تقوم القدرة الابتكارية المحلية على تعلم التقاليد الممارسة المؤسسة وخاصة عبر إتقان شفرة السلوك للمنطقة المحلية من حيث قواعد العمل الاقتصادية

والاجتماعية[3].

6- الهيكل الحضري: يركز هذا الاتجاه على الأهمية المحورية للمناطق الحضرية، تكمن أهمية المدنية وفق هذا الاتجاه في كونها المكان المفضل لشركات التكنولوجية العالية وللوظائف الابتكارية، وهذا فإن التنمية المحلية وفق هذا الاتجاه تجد كمالها في التنمية الحضرية وأن المنطقة المحلية من وجهة نظر النمو الداخلي والتنمية القائمة على المعرفة والابتكار هي المنطقة المدنية.

---

[1] المرجع نفسه، ص16.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، المرجع السابق ، ص ص 16-17.

[3] المرجع نفسه، ص ص 18-20.

من خلال هذا العرض نستنتج إن معنى التنمية المقرون بالمحليات اقرب إلى التعامل مع الواقع السائد بمنطق التغيير النظامي، أي التغيير داخل النسق أو المنظومة السائدة إذ أنها تنمية المجتمعات المحلية من أجل تحقيق جملة من الأهداف يأتي في مقدمتها زيادة الدخل وتخفيف حدة الفقر وتوسيع هامش المشاركة السياسية وتحقيق درجة أعلى من العدالة والمساواة، وتحسين المفضل للتنمية المحلية المسمى بالتمكين (Empowerment) وبناء القدرات (capacity – building)[1].

المبحث الثاني : الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية.

الاعتماد اللامركزية الاقليمية تفرض توزيع الوظائف الادارية بين الحكومة المركزية والهيئات الادارية المحلية داخل التراب الوطنية ، وهي السلطات المحلية المنتخبة من طرف سكانها المحليين المتمثلة في المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي[2]

ان اهم مبررات نظام اللامركزية الادارية هو القدرة على اشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد الهيئات المحلية ، كذا الحرص على السير الحسن للمرافق العامة المحلية ، نهيك على ازدياد وتنوع اعمال الادارة مع تشعب وتنوعها فواجبات الافراد خاصة في الوقت الحاضر يصعب التكفل بها على السلطة المركزية ومواجهتها ، وعليه فإن توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات اللامركزية من شائه أن يحفف العبء على السلطة المركزية ويمكنها من اداء وظائفها على نحو أفضل، فاللامركزية الادارية تهدف الى ان يباشر الشعب المحلي السلطة والحكم، ويتولى تنظيم شؤونه المحلية عن طريق انتخاب ممثله وبالتالي العمل باللامركزية الادارية يمثل احدى صور الديمقراطية الادارية تتمتع السلطات المحلية بالاستقلالية لكنها ليست مطلقة ، فالسلطات المركزية لها حق الرقابة على هذه الهيئات اللامركزية، حيث سيتم التطرق اليها وفق المبحثين التاليين:

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، المرجع السابق ، ص ص 20-21.

[2] فيلالي خديجة ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع ادارة وحكامة محلية، 2013، ص36

المطلب الاول: الجماعات المحلية عنصر فعال في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الثاني: معيقات دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية

المطلب الاول: الجماعات المحلية كعنصر فاعل في تحقيق التنمية.

اولا: الولاية كعنصر فاعل في تحقق التنمية المحلية.

تعد الولاية عبارة عن مجموعة ادارية مركزية اقليمية محلية تتمتع بعدة خصائص: فمن جملة الخصائص التي تتمتع بها الولاية انها وحدة ادارية لامركزية اقليمية جغرافية وليست وحدة لامركزية مصلحية أو مرفقية اذ تتمتع بالاستقلالية والشخصية المعنوية، وتقوم على خدمة الصالح العام.[1]

تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية ويتحدد دورها من خلال قانون الولاية بحيث تسند لها جميع الأعمال المتعلقة بالتنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو البيئة أو تهيئة إقليم الولاية. ويمكن تحديد دور الولاية من خلال العناصر التي يمكن إجمالها في الهيئة العمرانية، الصحة ، الثقافة السياحة . السكن، الفلاحة، الري الهياكل الأساسية الاقتصادية، التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي.

الولاية هي الهيئة الإدارية المكلفة بتحقيق التنمية المحلية بالولاية ولذلك يمكننا دراستها على أنها أداة لتحقيق التنمية المحلية، وأهم مصدر لها الولاية المالية التي تستعملها في تمويل التنمية المحلية.

1- الصلاحيات التنموية للمجلس الشعبي الولائي.

1-1- في مجال الاختصاصات العامة:

يتداول المجلس الشعبي الولائي في مجالات عدة ورد ذكرها في المادة 77 من القانون -12-07 وهي : الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. السياحة الإعلام والاتصال التربية والتعليم العالي والتكوين الشباب والرياضة والتشغيل السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية الفلاحة والري والغابات، التجارة والأسعار والنقل

[1] حسين فريحة، شرح القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010 ، ص 185.

الهياكل القاعدية والاقتصادية التضامن ما بين البلديات الفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيها [1]التراث الثقافي المادي وغير المادي والتاريخي حماية البيئة ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترقية المؤهلات النوعية والمحلية.

1-2- في مجال التنمية الاقتصادية والهياكل القاعدية

يمارس المجلس الصلاحيات التالية:

أ- يعد مخططا للتنمية على المدى المتوسط بين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار المشاريع والبرامج البلدية للتنمية . ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية. يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي ويبدي اقتراحات بشأنه.[2]

ب- يبادر المجلس الشعبي الولائي بإشغال وتهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها ويقوم بتصنيف الطرق حسب القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل ويسعى المجلس للاتصال بالمصالح المعنية بالأعمال المتعلقة بالترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات[3]، ويبادر بكل عمل يهدف إلى تشجيع التنمية الريفية ولاسيما في مجال الكهرباء وفك العزلة .

1-3- في مجال الفلاحة والري

يمارس المجلس الصلاحيات التالية:

يبادر المجلس الشعبي الولائي لوضع كل مشروع يهدف إلى توسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي . ويعمل على تشجيع أعمال الوقاية من الكوارث الطبيعية، ويضع مخططات لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف ، ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى انجاز أشغال تهيئة وتنقية مجاري المياه في الحدود إقليم الولاية كما يساهم المجلس الشعبي الولائي في نفس المجال في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة

[1] المادة 77 من قانون الولاية 12-07، المؤرخ في 21 فبراير2012 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية رقم 12، المؤرخة في فبراير 2012.

[2] المادة 80 من قانون الولاية 12-07 نفس المرجع.

[3] عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، جسور للنشر و التوزيع الجزائر، 2012، ص 233

الحيوانية والنباتية يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري المتوسط والصغير. يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في المشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.[1]

1-4- في المجال الاجتماعي والثقافي والسياحي

يمارس المجلس مهاما كثيرا ذات طابع اجتماعي وثقافي طبقا للمواد من 93 إلى 99 حيث يقوم المجلس بعدة أعمال في هذا المجال والمتمثلة أساسا في ما يلي : التشغيل (وخاصة بالنسبة لشباب) انجاز هياكل الصحة العمومية القيام بأعمال الوقاية الصحية، مساعدة الفئات الاجتماعية المحتاجة إلى رعاية(المعاقين، المسنين)، إنشاء المؤسسات الثقافية والرياضية وبحث وتنمية التراث الثقافي والسياحي بالولاية.[2]

1-5- في مجال السكن:

خصص قانون الولاية لسنة 2012 مادتين لصلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال السكن هما المادة 100 و101، وخصص قانون الولاية لسنة 1990 للسكن مادة واحدة وهي المادة 82.

وبدأت المادة 100 بعبارة " يمكن المجلس الشعبي الولائي أن يساهم في انجاز برامج السكن " بما يعني إن الأمر جوازي وليس وجوبي ومن منطق أن أزمة السكن طالت كل الولايات فانه من مصلحة المجلس المساهمة في وضع برامج السكن الريفي على مستوى الولاية كخطوة للتعبير عن الاهتمام بانشغالات المواطنين ومحاولة الاستجابة إليها كما يساهم بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية في وضع برامج للقضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته ويساهم المجلس في عمليات التجديد عادة والتأهيل الحظيرة العقارية المبنية والمحافظة على الطابع المعماري.

[1] المواد 84،85،86،87 من قانون الولاية 12-07، المرجع السابق.

[2] محمد الصغير بعلي، الولاية في القانون الإداري الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2014، ص82.

1-6- في مجال الهبات والوصاية

يبت المجلس الشعبي الولائي طبقا لنص المادة 133 من قانون الولاية في قبول أو رفض الهبات أو الوصاية سواء كانت مقرونة بأعباء أو شروط أو تخصيصات أخرى.[1]

ثانيا – صلاحيات الوالي في تحقيق التنمية المحلية

يمارس الوالي سلطات كثيرة سواء باعتباره ممثلا لدولة أو باعتباره ممثلا للولاية والهيئة التنفيذية باعتبار الوالي هو ممثل الدولة ومندوب الحكومة على مستوى الولاية وبالتالي فمنصبه له مركز قانوني أساسي في التنظيم الإداري اللامركزي.[2]

1- صلاحيات الوالي كممثل للدولة ومفوض الحكومة:

يعتبر الوالي ممثلا للدولة ومفوضا للحكومة على مستوى إقليم الولاية وهذا ما نصت عليه المادة 110 من قانون الولاية وبهذه الصفة ينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة، ولذا يعهد إليه تنفيذ تعليمات مختلف الوزارات على مستوى إقليمه كما يتولى التنسيق بين مختلف المصالح داخل تراب الولاية، ويستثنى من ذلك العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية التعليم العالي، وعاء الضرائب تحصيله ، الرقابة المالية، إدارة الجمارك مفتشية العمل مفتشية الوظيفة العمومية. المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعة أو خصوصية إقليم الولاية[3]، وتحدد صلاحيات الوالي كممثل للدولة ومفوض الحكومة في النقاط التالية :

– حماية حقوق المواطنين وحرياتهم السهر على تنفيذ القوانين واحترام رموز الدولة على الإقليم.

– السهر على المحافظة على النظام العام والأمن وسلامة والسكينة العمومية .

[1] المادة 133 من قانون الولاية 12-07، المرجع السابق.

[2] محمد علي، مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري، مذكرة ماجستير في قانون الإدارة المحلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص155.

[3] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 88.

توضع تحت تصرف الوالي مصالح الأمن قصد تحقيق المهام السابقة يسهر على إعداد مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية وتحيينها وتنفيذها ويمكنه في إطار هذه المخططات تسخير الأشخاص والممتلكات وفق التشريع والتنظيم المعمول به الوالي هو الأمر بالصرف لميزانية الدولة للتجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح التنمية المحلية"[1]

2- صلاحيات الوالي كممثل للولاية.

يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية و الإدارية حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، ويؤدي الوالي كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تكون ممتلكات الولاية باسم الولاية وتحت رقابة المجلس الشعبي الولائي"[2]، ومن الناحية المالية يعد الوالي الأمر بالصرف على مستوى الولاية، ويعد مشروع الميزانية ويتولى تنفيذ هذه الميزانية مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها[3].

كما يتولى الوالي إبرام العقود والصفقات باسم الولاية ويقدم الوالي أمام المجلس بيانا سنويا حول نشاطات الولاية يتبع بمناقشة ويتولى الوالي سلطة الإشراف على المصالح التابعة للولاية ويمارس السلطة السلمية المقررة قانونا على مجموع الموظفين التابعين للولاية .

ثالثا : مصادر الولاية في تمويل التنمية المحلية

نص قانون الولاية 12-07- على أن موارد الميزانية والمالية للولاية تتكون من: التخصيصات، نتائج الجباية والرسوم الإعانات ونتائج الهبات والوصايا. مداخيل ممتلكاتها، القروض نتائج مقابل الخدمات التي تؤديها الولاية جزء من الناتج حق امتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الاشهارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة . الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

أولا – أهم الموارد الذاتية الخاصة بالولاية هي مصادر داخلية وخارجية

[1] المواد من 111 إلى 121 من قانون الولاية 12-07، المرجع السابق.

[2] علاء الدين عشبي، والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري، دار الهدى مين مليلة 2006، ص 113.

[3] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 242

1- مصادر التمويل الداخلية

و تتمثل في الرسم على النشاط المهني الدفع الجزافي. الرسم على الإسكان.

التمويل الذاتي.[1]

أ- الرسم على النشاط المهني

يتم تطبيق هذا الرسم على المكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو الذين يزاولون نشاطا غير تجاريا.

ب- الدفع الجزافي

تقع هذه الضريبة على الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين والهيئات المقدمة بالجزائر أو التي تمارس نشاطاتها بها والتي تدفع مرتبات و أجور وتعويضات وعلاوات. وعليه فإن هذه الضريبة تحسب على المبلغ الإجمالي للمرتبات و الأجور والتعويضات بنسبة 6% أما بالنسبة للربوع والمعاشات فيتم حسابها 2% وتتوزع قيمة هذه الضريبة بنسبة 30% للبلدية و70% للصندوق المشترك للجماعات المحلية توزع حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية والمتمثلة في 70% كما يلي : الولايات 20 % والبلديات 60% والصندوق المشترك العمليات التضامن 20% وهذا يبين ان الولاية تستفيد من قيمة ضريبة الدفع الجزافي عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي يقوم بتوزيع قيمة الضرائب على الجماعات المحلية.

ت - رسم الإسكان

كان يطبق على ولايات العاصمة وعنابة وقسنطينة و وهران فقط ثم امتد بموجب قانون المالية لسنة 2003 لكل البلديات والولايات ومقر الدوائر الحضرية الرئيسية خصص لصيانة الحظيرة العقارية للبلديات والولايات وحددت ترقيته كما يلي :

300 دج للعمارات ذات طابع السكني و 1200 دج للمحلات ذات الطابع التجاري غير

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 243.

التجاري والحرفي ونشاطات أخرى.[1]

ث- التمويل الذاتي

ينص قانون الولاية في نص المادة 152 منه على ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويلها لقسم التجهيز والاستثمار وتظهر هذه الاقتطاعات من خلال ناتج الاستغلال امتياز المرافق العمومية وناتج مساهمتها في رأس المال وإعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية وناتج القروض والهبات والعطايا... الخ . ويستهدف هذا الأجراء ضمان التمويل الذاتي للجماعات المحلية في أثناء تنفيذ المشاريع حتى تتمكن من تحقيق الحد الأدنى من الاستثمار.

ج- مداخيل الأملاك

تتوفر الجماعات المحلية على إيرادات أملاك متنوعة ن وهي تنتج عن الاستغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام أو تحصيل الحقوق أو الضرائب مقابل استغلالها من طرف الخواص و أهمها إيرادات بيع المحاصيل الزراعية و حقوق الإيجار و حقوق استغلال الأماكن كالمعارض والأسواق.[2]

ح- إيرادات الاستغلال المالي

تتشكل إيرادات الاستغلال المالي من العوائد عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية، وتتكون من عوائد الوزن والكيل والقياس وعوائد الرسوم عن الذبح الإضافية المتمثلة في قسم اللحوم أو حفظها كما يمكننا أن نضيف الإيرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي والمتاحف العمومية والحظائر العمومية.[3]

---

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 244.

[2] حياة بن اسماعين وسيلة السبتي، التمويل المحلي والتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية ملتقى دولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 12.

[3] منتدى العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر/ شبكة الانترنات مؤرخ في 24 فبراير 2013.

2 – مصادر التمويل الخارجية

للولاية عدة مصادر مالية خارجية يمكن اعتبارها أهم موارد الولاية خصوصا وان الولاية تعاني من نقص الموارد المالية الداخلية وهذا ما يجعل الموارد المالية الخارجية مصدرا أساسيا في تمويل المشاريع التنموية بغض النظر عن درجة استقلالية الولاية عن الدولة ومن أهمها تذكر ما يلي:

أ- الصندوق المشترك للجماعات المحلية

ويوضع تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية. يعرف بأنه مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال.

ب- القروض

يمكن أن تقوم الجماعات المحلية بالاقتراض لإنجاز برامج التجهيز المحلي غيرانه مشروط بقدرات التسديد التي تتوفر عليها الجماعات المحلية و إن اللجوء إلى الاقتراض نادر في الجزائر قد اضطلع بدور تمويل الجماعات المحلية عدة مؤسسات مالية كالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و عدة بنوك كالقرض الشعبي الجزائري، وبنك التنمية المحلية.[1]

ج- الإعانات الحكومية

إن السلطات المركزية تلعب دورا هاما في التمويل المحلي وذلك عن طريق تأمين قواعد الرقابة والشروط القانونية وبما أن الإيرادات الذاتية الأخرى لا تكفي لتغطية النفقات فإن السلطات المحلية تجد نفسها مرتبطة بالإعانات أو التحويلات الحكومية.[2]

[1] أحمد سي يوسف، تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وآفاق، مذكرة ماجيستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص67.

[2] عبد القادر موفق، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية و الادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، ديسمبر 2007، ص105.

ثانيا: البلدية كعنصر فاعل في تحقيق التنمية المحلية

1/ البلدية:

تعد البلدية اللبنة الاساسية في حرم الادارة العامة والحجر الاساس في الدولة[1] ، والتي لها العلاقة المباشرة بأفراد المجتمع المحلي ، اذ تعمل على تحقيق التنمية على مستوى الادارة المحلية، بتوفير كافة الضروريات والحاجيات التي تتطلبها الحياة في المجتمع المحلي لقد اعترف القانون للإدارة المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، فهي هيئة لامركزية ووحدة من بين الهياكل والنماذج التطبيقية للتسيير الجماعات المحلية ، لها دور كبير في احداث التنمية واختيار البرامج الملائمة والنماذج الكفيلة لتلبية حاجيات مواطنها وفقا استراتيجية مدروسة بإمكانيات واليات محلية.[2]

تعريف البلدية وخصائصها[3]:

لتعريف بالبلدية واهم الخائص التي تتميز بها يجب الاحاطة بالقوانين المنظمة التي صدرت لها عبر المراحل التنظيمية التي مرت بها

1 – تعريف البلدية:

تعد البلدية دائرة حكومية تقوم بتطوير المدن والقرى المحيطة بها وانارة الطرق وتجميل الشوارع بالأشجار واللوحات الارشادية وتنفيذ المخططات ، وتنظيم الاسواق وتقوم بتصريف مياه الامطار والمحافظة على نظافة المدنية وتقوم الدولة بتخصيص ميزانية ضخمة لبلدية من اجل التطوير وتحسن مظاهر المدن[4].

---

[1] سوداني كلثوم ، رحموني محمد ، خملاوي فتيحة ، النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الاداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق .أدرار، 2013 /2014، ص30.

[2] ناجمي الهاشمي، دور البلدية في البلدية المحلية، الهياكل القاعدية انموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الاداري كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ص 7.

[3] شويخ بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام – 2010 – 20، ص15.

[4] محمد خشمون ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم، الاجتماع، ص147.

لقد عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الاولى من قانون 90 / 08 المؤرخ في 7 افريل 1990 المتعلق بقانون البلدية على ان البلدية هي الجماعة الاقليمية الاساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، اما قانون البلدية لسنة 1967 عرفها بان« البلدية هي مجموعة من الجماعة الاقليمية السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، وما نلاحظه ان التعريف الثاني يعكس الوظائف المنوط بها البلدية ومهامها المتنوعة في الفلسفة الاشتراكية المعمول بها آنذاك.

وهناك من يعرف البلدية على انها الجماعة القاعدية الاقليمية السياسية الاقتصادية الثقافية تتمتع بالشخصية المعنوية العمومية[1]، التي ينتج عنها الاستقلال المالي وحرية التقاضي ولها نفس الامتيازات المقررة على الاشخاص ماعدا المرتبطة منها بالشخصية الطبيعية، كما تعرف البلدية على انها تجسيد العالقة الوطيدة بقاعدة المجتمع ودورها المتميز في ايجاد الحلول لمشاكل المواطنين اليومية والمستمرة ، كما ان تشكل دعامة سياسية لسلطة الدولة وميدان تطبيقاتها[2].

من خلال الدساتير التي مرة بها الجزائر متتالية التي جاء دكر البلدية متماشيا مع الانظمة القائمة ومستوده الدساتير، ففي اول دستور للبلاد بعد الاستقلال بتاريخ 10 سبتمبر 1963 عرف البلدية المادة 09 تتكون الجمهورية من مجموعات « من الدستور على انها ادارية يتولى القانون بتحديد مداها واختصاصاتها وتعتبر البلدية اساس المجموعة الترابية واما دستور » الاقتصادية والاجتماعية 1976 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 فلقد جاء في نص المادة 36 المجموعات الاقليمية البلدية والولاية من الدستور على ان البلدية هي والبلدية هي« المجموعة الاقليمية السياسية الادارية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية هي القاعدة»

[1] عامر الحاج ، مساهمة لتحسين التنظيم في البلدية الجزائرية، دراسة حالة بلدية بسكرة رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم علوم التسيير، ص 93.

[2] غفاري فاطمة الزهرة، زحوط زكرياء، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص ادارة ومالية، كلية علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017 – 2018، ص09.

ونصت المادة 15 من دستور 1989 المؤرخ في فيفري 23 على أن « الجماعات الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية والبلدية هي الجماعة القاعدية».

وجاء التعديل الدستوري لسنة 2016 المؤرخ في 07 مارس 2016 في المادة 16 منه على أن « الجماعات الاقليمية هي البلدية والولاية والبلدية هي الجماعة الاقليمية»

ومن خلال القانون المنظم للإدارة المحلية عرف المشرع الجزائر البلدية حيث جاء قانون البلدية رقم 67 – 24 المؤرخ في 10 جانفي 1967 الجماعة عرف البلدية على انها « الجماعة الاقليمية السياسية الادارية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والاساسية»

وجاء قانون رقم 90 – 08 المتعلق بالبلدية والمؤرخ في 07 افريل 1990 في المادة 01 منه بأن البلدية « الجماعة الاقليمية الاساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون»

اما قانون البلدية رقم 11 – 10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 فقد عرف البلدية في المادة 01 منه على انها «الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون » ونضت المادة 02 منه على ان البلدية هي القاعدية الاقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة ،وتشكيل اطار مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية[1]

2- مميزات وخصائص البلدية[2]:

تتميز البلدية بمجموعة من الخصائص والمميزات منها البلدية من القيام بنشاطاتها المعتادة لتحقيق المنفعة العامة[3].

[1] دوداح أمال ، مشري نبيلة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص ادارة الجماعات المحلية، جامعة محمد بوقرة .بومرداس .كلية الحقوق بودواو قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2015 – 2016، ص14

[2] عامر الحاج ، المرجع السابق، ص 95

[3] غفاري فاطمة الزهرة، زحوط زكرياء، المرجع السابق، ص11

تتمتع البلدية بالاستقلال المالي او الدمة المالية المستقلة التي تمكنها من القيام بمهامها بكل حرية واستقلالية[1].

ثانيا : هيئات البلدية :

نصت المادة 13 من قانون 08/90على البلدية تتشكل من هيئتين هما هيئة المداولات والهيئة التنفيذية واضاف قانون 11/10 المتعلق ببلدية هيئة أخرى ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي

- المجلس الشعبي البلدي (هيئة المداولات)
- رئيس المجلس الشعبي البلدي (هيئة التنفيذ)
- الهيئة الادارية التي ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي

وتمارس هذه الهيئات البلدية اعمالها في اطار التشريع والتنظيم المعمول به.

1- المجلس الشعبي البلدي[2]

ان المجلس الشعبي البلدي هو محور البلدية بل وقطب الروحي الذي تدور حوله الحياة العامة في البلدية ، وهو ممثل ابناء المنطقة المحلية والساهر الأول على حسن سير الشؤون المحلية ، لذلك نجد أن المشرع في قانون البلدية قد وسع من اختصاصه وجعلها مطلقة عبارة عن خطوات عريضة وعامة وهي مجالات عدة[3]

أ- صلاحيات المجلس الشعبي البلدي :

يعتبر المجلس الشعبي البلدي المسير للبلدية عبر القيام بالمداولات واتحاد القرارات المتعلق بسير البلدية ، يتم اختيار اعضاء المجلس عن طريق الاقتراع العام والمباشر والسري من طرف المواطنين المسجلين في القوائم الانتخابية للبلدية ولمدة 05 سنوات،

[1] احمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الادارة الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، ص 313

[2] دوداح أمال، مشري نبيلة، المرجع السابق، ص ص17-21.

[3] بوعمران عادل، البلدية في التشريع الجزائري، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص78.

وتختلف التشكيلة من بلدية الى اخرى بحسب تعداد السكان في البلديات وهذا ما نجد في قانون الانتخابات رقم 12/11 في المادة 79 منه اذ تنص على ما يلي[1]:

« تغير عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية حسب تغير عدد سكان البلدية الناتج عن عملية التعدد الوطني للسكن والسكان»[2]

ان صلاحيات المجلس الشعبي البلدي تشمل جميع المجالات والنشاطات المتعلقة بالمجلس سواء السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية زد على هناك عدة صلاحيات يمكن القيام بها مثل الصلاحيات المتعلقة بالتهيئة والتنمية المحلية وهي جميع المخططات التنموية في جميع المجالات خاصة التي تعمل على تشجيع الاستثمار وترقيته في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز وكذا الاشراف على التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والتسلية والسياحة الى جانب السهر و نظافة المحيط وحفظ الصحة وطرقات البلدية.[3]

ب – اعمال المجلس الشعبي البلدي

تطبيقا لأحكام قانون البلدية المتعلقة بالتداول والمرسوم التنفيذي رقم 13 –105 المؤرخ في 17/03/2013 والمتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي فان المداولات يخضع لإجراءات خاصة[4].

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين (02) ولا يتعدى مدة كل دورة خمس (05) ايام اذ له ان يصادق على النظام الداخلي في أول دورة بعد اعداده ، وفي حالة الظروف الاستثنائية التي تكون مرتبطة بخطر وشيك او كارثة كبرى يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون ويخطر الوالي بذلك فورا نص المادة 18 من قانون 11–10

[1] شويخ عثمان، المرجع السابق، ص24.

[2] اسماعيل فريجات، مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص تنظيم اداري ،كلية الحقوق ، والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة الوادي 2013 /2014، ص ص92–93.

[3] محمد خشمون، المرجع السابق، ص165.

[4] عبد الوهاب بوضياف، معالم لتسيير شؤون البلدية، دار الهدى ، عين مليلة ،الجزائر، ص50.

المؤرخ في 20 رجب عام 1434 الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية يعقد دوراته في مقر البلدية الا انه في حالة القوة القاهرة يمكنه ان يجتمع في مقر آخر خارج عن اقليم البلدية يعينه الوالي بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي نصت المادة 19 من نفس القانون على ان «.....»

يحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي تاريخ وجدول اعمال دورات المجلس بالتشاور مع الهيئة التنفيذية، ترسل الاستدعاءات لدورات المجلس من رئيسه وتكون في سجل المداولات البلدية وتسلم هذه الاستدعاءات مرفقة بمشروع جدول الاعمال بواسطة ظرف محمول الى اعضاء المجلس الشعبي البلدي في مدة 10 ايام كاملة على الأقل من تاريخ افتتاح الدورة مقابل وصل استلام ، وفي حالة الاستعجال يتم تخفيض المدة على ان الا تقل عن يوم كامل ويلصق مشروع جدول اعمال الاجتماعات في الاماكن المخصصة للجمهور.

ج- مداولات المجلس الشعبي البلدي

يباشر المجلس اعماله عن طريق اعداد المداولات المصادق عليها من طرف اعضاء المجلس، تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين أو الممثلين عند التصويت، تحرر المداولات باللغة العربية وتسجل حسب ترتيبها الزمي في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة اقليميا ويودع رئيس المجلس الشعبي البلدي المداولات في اجل 08 ايام لدى الوالي وتكون قابل للتنفيذ بقوة القانون بعد 21 يوما من تاريخ ابداعها باستثناء المداولات المتعلقة بالميزانية وحسابات قبول الهبات والوصايا الاجنبية واتفاقية التوأمة والتنازل عن الاملاك العقارية للبلدية ، اذا كانت المداولات غير محرر باللغة العربية او ماسة برموز الدولة وشعائرها واذا غير مطابقة للقوانين والتنظيمات او مخالفة للدستور فأنها تعد باطلة بقوة القانون ويكون اعلان الوالي ببطلان المداولة بقرار نص المادة 59 من قانون 11/10.

د- لجان المجلس الشعبي البلدي[1]

تنص المادة 31 من القانون البلدي على ان المجلس العبي البلدي يتشكل من بين اعضائه لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه، في حين يمكن تشكيل لجان مؤقتة (الخاصة) من اجل تحقيق تنظيم داخلي وممارسة اختصاصاته ومعالجة المسائل التي تهم البلدية ، تحدد عدد اللجان الدائمة كما يلي :

- ثلاث (03) لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20000 نسمة او اقل. - اربعة (04) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها من 20001الى 50000 نسمة.
- (لجان) 05 بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها من 50001 الى 100000 نسمة.
- (لجان) 06 بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100000 نسمة.

هـ - رئيس المجلس الشعبي البلدي (الهيئة التنفيذية)[2].

تتكون الهيئة التنفيذية من الرئيس ويساعد نواب يحدد القانون عددهم تبعا لعدد المقاعد التي حصل عليها[3].

- يتم تعيين الرئيس من القائمة التي تحصلت على اغلبية الاصوات، وفي حالة التساوي يعلن رئيسا المرشح او المرشحة الاصغر رئيسا، ويرسل محضر التنصيب الى الوالي ويعلن للعموم عن طريق الصاق المحضر بمقر البلدية.
- يتم انهاء مهمة بانتهاء العهدة او الوفاة او الاقصاء او الاستقالة

ع- صلاحيات رئيس المجلس البلدي:[4]

يتمتع رئيس المجلس العبي البدي بازدواجية الصيفة وهي تختلف باختلاف الوضع

[1] شويخ بن عثمان، المرجع السابق، ص98.

[2] عبد الوهاب بوضياف، المرجع السابق، ص10.

[3] عامر الحاج ، المرجع السابق، ص ص101-103

[4] بوعمران عادل البلدية في التشريع الجزائري، (اجهزة مالية، الوظيف البلدي، صلاحيات الرقابة على البلدية ،دار الهدى، عين مليلة الجزائر، ص83.

التي يكون فيه سواء كان ممثل للبلدية او ممثلا للدولة.[1]

***صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل للبلدية:**

حددها القانون رقم 11 – 10 في الفرع الثاني منه الفقرة الاولى المواد من 77 الى 82 انطلاقا من كون البلدية شخص معنوي عام فان وجود شخص يمثلها هو من الاثار التي تترتب عن كونها تتصف بالك ، ولقد عهد القانون للممثل بمهمة التمثيل والتعبير عن إرادة البلدية ويتجلى ذلك في من خلال الصلاحيات المخولة له والتي هي على المثال لا على سبيل الحصر.

– تمثيل البلدية في جميع المراسيم التشريعية والتظاهرات الرسمية.

– تمثيل البلدية في كل الاعمال الحياة المدنية والادارية وفق الشروط والاشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به.

– اعداد مشروع جدول اعمال الدورات ويترأسها ويسهر على تنفيذ المداولات.

– تنفيذ ميزانية البلدية وهو الامر بالصرف .

–يقوم تحت رقابة المجلس الشعبي البلدي وباسم البلدية بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الاملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وادارتها.

– التقاضي باسم البلدية ولحسابها .

– ادارة مداخيل البلدية والامر بصرف النفقات ومتابعة تطور المالية...الخ.

*** صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل للدولة[2]:**

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي السلطة المؤهلة على مستوى البلدية للسهر على المحافظة على النظام العام وامن الاشخاص والممتلكات ، ومن خلال مهامه المتعلقة بضمان النظام والسكينة والنظافة العمومية على المستوي العمومي[3]

[1] شويخ بن عثمان، المرجع السابق، ص ص 29–30.

[2] سوداني كلثوم، رحموني محمد، خملاوي فتيحة، المرجع السابق ص 49.

[3] محمد خشمون، المرجع السابق، ص191

حددت هذه الصلاحيات بموجب القانون 11 – 10 في الفقرة الثانية المواد من 85 الى غاية 95 نذكر منها:

– يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي على احترام وتطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في نص المادة 85 من نفس القانون.

– يتمتع بالصفة الضبطية للحالة المدنية ويقوم بإبرام جميع عقود الحالة المدنية طبقا للتشريع الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص اقليميا نص المادة 86 من نفس القانون وله وتحت مسؤولياته تفويض امضائه للمندبين البلديين والمندوبين الخاصين او الى موظف بلدي.

– ويتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية.

– يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي كل الاحتياطات الضرورية لضمان سلامة وحماية الاشخاص والممتلكات في الاماكن العمومية التي يمكن ان تحدث فيها كارثة او حادث وذلك بتفعيل مخطط الاسعافات لحماية الاشخاص والممتلكات.

*** صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره هيئة تنفيذية[1]**

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي التحضير لجلسات ويتخا الاجراءات التي شانها تسهيل عملية تنفيا المداولات، ويقدم تقرير... ، كما يمكنه القيام بمهمه التنفيذ نص المادة 69 من قانون 11 – 10.

غ- قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي[2]

يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي عدة قرارات اثناء ممارسة مهامه وبموجب القوانين والتنظيمات، ويتخا كل التدابير الخاص بذلك.

[1] دوداح امال – مشري نبيلة، المرجع السابق، ص 22.

[2] شويخ بن عثمان، المرجع السابق، 34.

تسجل القرارات حسب تاريخ اصدارها في السجل البلدي وترسل للوالي خلال 48 ساعة مقابل وصل استلام وتصبح قابلة للتنفيذ بعد شهر من تاريخ ارسالها للوالي في حالة الاستعجال تنفا فورا بعد اعلام الوالي بذلك.

المطلب الثاني: معوقات دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية

اذا كان هناك متطلبات ومبادى يجب توفرها لتحقيق التنمية فلابد من الاحاطة[1] ومعرفة الاسباب والمعوقات التي تحول دون الوصل الى التنمية وهي كثيرة وناكرها على سبيل المثال لا الحصر:

– السياسة المتبعة في حل المشكلات اليومية الملحة والتي لا ينتج عنها سوى اشباع للأحداث يومية وفقط.

– غياب الدراسة للأصل المشكلة وربما علجت المشكلة بأحداث مشكلة اخرى

– اهمال مفهوم العملية في التنمية المجتمع المحلي ، ويقصد بالعملية الجهود المنظمة من اجل احداث التعيير.

–غياب التركيز اثناء العملية واقامت مشروع التنمية دون الاعتماد على اخصائي التنمية

– ضعف المشاركة الشعبية واللامبالاة والعزلة وعدم الاهتمام من الموطنين وهي السمات الغابة التي باتت الشعوب تعيشها خاصة مجتمعات العالم الثالث والعربية منها والذات.

– البيروقراطية من المشكلات المستعصية في بعض الجهات الادارية و المؤسسات للدولة، حيث يتطلب دراسة معينة ومعمقة للوقوق عند اصل المشكلة ومعالجتها والحد من اثارها.

– بعض المظاهر المتمثلة في نوع من المثالية في تحقيق الاهداف اي ان القادة يسعون الى التنمية في المجتمع من خلالها بعيدا عن الواقع المعاش.

– التشخيص وهو من اهم معوقات التنمية المحلية ، التشخيص السليم لطبيعة المشكل .

كما أن هناك معيقات أخرى مقسمة كالآتي:

[1] دوداح امال، مشري نبيلة، المرجع السابق، ص 36.

- **العوامل المادية والمالية:** مثل ضعف الموارد المالية لبعض الوحدات المحلية...

- **العوامل الثقافية:** المعتقدات والأعراف المترسخة لدى أفراد المجتمع المحلي مثل الولاء لمن لا يملكون الكفاءة والقدرة على التسيير والتنظيم.

- **العوامل الاجتماعية:** التركيبة غير المتجانسة للسكان، ارتفاع المفرط وغير المنتظم الكثافة السكانية....

العوامل السياسية: مثل الصراعات الطائفية، الصراعات السياسية[1] من أجل الوصول للسلطة، ضعف دور الفواعل غير الرسمية، ضعف المشاركة السياسية. العوامل التنظيمية مثل عدم كفاءة الإداريين الراجع للعديد الأسباب من "التكوين، التدريب.....

[1] دوداح امال، مشري نبيلة، المرجع السابق، ص 36

خلاصة الفصل:

تلعب الجماعات المحلية دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في تطور الشعوب والدول وهو الأمر الذي أثبتته العديد من الوحدات المحلية في العديد من الدول التي تعتبر نموذجا ناجحا في هذا المجال، وذلك لاعتبار الجماعات المحلية الخلية اللامركزية للدولة والتي تكون على قرب كافي من المواطن السلطة المركزية وبتالي فهي تملك القدرة الكافية على معرفة متطلبات المواطنين، انشغالاتهم واحتياجاتهم هذا من جهة ومن جهة أخرى معرفة خصوصيات ومميزات المقاطعات المحلية وبتالي معرفة كيفية استغلال والتعامل مع هذه المناطق.

كل حسب خصوصيته وهو ما ينتج عن القدرة على الاستجابة لمتطلبات المواطنين وتوفير الخدمات الضرورية ومن تم تحقيق التنمية المحلية التي ستنعكس حتما على المستوى الوطني وتكون عاملا في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

المبحث الأول :مدخل لتقديم البلدية

المطلب الأول: تعريف بلدية برج بوعريريج.

المطلب الثاني: الموقع الديمغرافي

المطلب الثالث : مدخل إلى البلدية

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة.

المطلب الاول: عرض أدوات الدراسة

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

تمهيد:

تشكل البلدية في الجزائر الخلية الأولى والأساسية للجماعات المحلية، نظرا للدور الهام الذي تلعبه كموقع إحتكاك بين الإدارة والمواطنين في تجسيد لصورة اللامركزية والإدارية إذ يشترك في تسيرها جميع المواطنين.

ونظرا لأهمية البلدية والدور الذي تلعبه في المجتمع، وحسب نوعية الخدمات المقدمة للمواطن وعصرنة الإدارة بها، وهذا ما أدى بالسلطات إلى التوجه نحو تطبيق الرقمنة في البلديات.

ولتطبيق الرقمنة يستوجب تجنب العديد من معوقاتها، وهذا ما سنحاول معرفته من خلال دراستنا هذه حيث ستركز الدراسة على معوقات الرقمنة في الجماعات المحلية وعلاقتها بجودة الخدمة العمومية في بلدية برج بوعريرج

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة تطبيقية حول بلدية برج بوعريرج ، والذي ينطوي على مبحثين نظريين الأول مدخل لتقديم البلدية والثاني تحت عنوان والإطار القانوني لرقمنة البلدية، بالإضافة الى مبحث تطبيقي بعنوان الإستبيان وعينة الدراسة وتحليل البيانات.

المبحث الأول :مدخل لتقديم البلدية

البلديات في الجزائر عبارة عن مؤسسات يترأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يعكس رغبات المواطنين فيها ويقوم بتفسيرها موظفيها بالاشتراك مع مواطنيها، حيث يسعون كلهم وجماعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة تسير كلها إلى تحقيق المصالح العامة وتلبية إحتياجات المواطن وحتى يتم التعرف أكثر على هذا النوع من الهيئات المحلية سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعرف بها وبهيئاتها وصولا إلى هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف بلدية برج بوعريريج.

مدينة جزائرية تقع إلى الشرق من العاصمة (حوالي 215 كلم) هي مركز الولاية التي تحمل نفس الاسم، تسمى اختصارا لدى العامة البـــرج كما تلقب بعاصمة البيبان أو عاصمة الإلكترونيك، يبلغ عدد سكانها حسب إحصاء 2008 حوالي: 168346 نسمة.

- تعريف ببلدية برج بوعريريج (تاريخ و جعرافيا):

إذا رجعنا إلى الأصل التاريخي للمدينة نجده متشعب بعض الشيء بحيث أنها تلقت حملات كثيرة منها الأتراك، الاحتلال الفرنسي وبالطبع لكل حملة تأثيرها على تكوين وتشكيل المدينة.

- فحسب بعض الشيوخ الطاعنين في السن وحسب ما يسرده سكان المدينة ،فاسم المدينة يعود إلى الإخوة عروج إبان التواجد التركي بالجزائر .

- فقد أسس الإخوة عروج هذه المدينة على شكل حصن يشبه الطربوش(الشاشية) الذي كان يضعه على رأسه ، ومن ثم سميت المدينة ببرج العروج أما التسمية الحالية لها أي برج بوعريريج فكانت نسبة إلى الريشة الصغيرة الموضوعة على طربوش العروج .

- إلا أن ما يمكن قوله على مدينة البرج أنها مدينة لا تمتاز بطابع تاريخي خاص بها في الميدان المعماري، فماعدا وسط المدينة أو حي السراج اللذان لهما طابع خاص فكل الأحياء الأخرى جديدة التكوين وبالتالي لهما طابع هندسي عصري

- وتعتبر مركزا تجاريا هاما نظرا لتعدد النشطات بها والجدير بالذكر فان مما تحتويه هذه المدينة من منشآت أساسية إدارية وتقنية.

- تحتل المكانة الأولى من بين بلديات الولاية فهي البلدية الوحيدة في ولاية برج بوعريريج غير العاجزة في الميزانية .

- نشأة البلدية:في عام ثمانية وستون وثمانمائة وألف 1868 أنشأ الفرنسيون محافظة مدينة برج بوعريريج وفي تاريخ الثالث من شهر سبتمبر عام سبعون وثمانمائة وألف 03-09-1870 أصبحت المدينة مقر بلدية كاملة الصلاحيات وفتح فيها مكتب الحالة المدنية، وبعد الاستقلال تطورت البلدية بثلاث مراحل أي من سنة 1962 إلى يومنا هذا.

- المرحلة الأولى:من عام اثنان وستون وتسعمائة وألف 1962 إلى سبعة وستون وتسعمائة وألف 1967 كان التسيير البلدي خاضع لمندوبية خاصة تسير عن طريق الإرث الاستعماري بمعنى أنه موروث عن نظام المعمرين.

- المرحلة الثانية:من عام سبعة وستون وتسعمائة وألف 1967 إلى تسعين وتسعمائة وألف 1990 كانت البلدية تسير بموجب مرسوم 67/24 والذي يعتمد على خلق المجالس الشعبية البلدية المنتخبة والخاضعة لنظام الحزب الواحد حيث كانت البلدية بوسائل بشرية ومادية محدودة.

- المرحلة الثالثة:من عام 1990 إلى 1996 في هذه المرحلة تم تحديد المجالس وهذا في إطار التعددية الحزبية والذي يختلف أساسا في التسيير,لكن بنفس الإمكانيات حيث تم في هذه المرحلة خلق التنظيم الجماعي.

- إن مدينة برج بوعريريج منذ الاستقلال كانت مقر دائرة تابعة لولاية سطيف وبمقتضى القانون رقم 08/48 المؤرخ في 04 أفريل المتعلق بالتنظيم الإقليمي للوطن وأنشأت ولاية برج بوعريريج مقرها بمدينة برج بوعريريج الإشراف الإداري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 306/91 المؤرخ بتاريخ 1991/08/24 الذي يحدد قائمة البلديات

- ينشطها رئيس كل دائرة.

- وبالتالي قسمت الولاية إلى 10 دوائر إدارية و34 بلدية واستقلت مدينة برج بوعريريج دائرة لوحدها.

المطلب الثاني: الموقع الديمغرافي

تعتبر بلدية برج من أهم بلديات الوطن, حيث تمثل عاصمة للولاية الرابعة والثلاثون المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 ومركزا إداريا لعشر دوائر وأربعة وثلاثون بلدية وتحتل مدينة البرج موقعا جغرافيا هاما على محور الواصل بين مدينتي قسنطينة والجزائر العاصمة، يحدها شمالا ولاية بجاية وجنوبا ولاية سطيف وغربا ولاية البويرة يشقها الطريق رقم (05) وينطلق منها الطريق الوطني رقم (45) الواصل بينها وبين المسيلة ،كما يمر عليها خط السكك الحديدية شرق غرب كل هذه المعطيات أهلها لأن تكون منطقة للمبادلات التجارية الولائية والجهوية والوطنية ومقر للنشاط الاقتصادي والصناعي.

أما الموقع الطبيعي للبلدية فهي توجد على تلال الهضاب العليا بارتفاع يقدر928 متر على مستوى سطح البحر على دائرة عرض 36° شمالا خط الاستواء وخط طول 4.30° شرق خط غرينتش وتحتل مساحة تقدر بـ 8110 كلم2 وتقع بوسط المدينة على الطريق الوطني رقم(05) في شارع هواري بومدين.

يسودها مناخ قاري حار وجاف صيفا تتراوح درجة حرارته بين {30و35} وشتاء بارد قارص بمستوى تساقط معتدل يتراوح بين {400 و 500}ملم سنويا, كما يتميز شتاء المنطقة بتساقط الثلوج والجليد.

بلغ عدد سكان بلدية برج بوعريريج ما يقارب 147131 نسمة سنة 2003 بكثافة سكانية تقدر بـ 1814.19 ساكن/كلم2 حيث يمثل فيها الذكور ما يقارب 74230،أما عدد الإناث فيمثل 72901 بالنسبة لقطاع الشغل فتبلغ الكتلة العاملة النشيطة بـ53383 منها 589 في القطاع الفلاحي.

المطلب الثالث : مدخل إلى البلدية :

الفرع الأول :تعريف البلدية:

تعريف 01: البلدية هي الجماعة المحلية الإقليمية تتربع على مساحة جغرافية معينة يقطنها نسبة معينة من السكان،تقوم هذه الجماعة المحلية بالتكفل بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية للسكان من حيث توفير السكن الشغل،الصحة وغيرها وكذلك إثبات حقوق السكان من ناحية

الاحتفاظ بالوثائق المتعلق بهم كشهادة الميلاد،وتسجيل مختلف العقود التي تنضم وتسهل التعايش فيما بينهم .

وعرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الأولى من القانون 90-08 المؤرخ في 17أفريل 1990 المتعلق بقانون البلدية .

تعريف 02: البلدية هي الجماعات الإقليمية الأساسية السياسية ،الإدارية،الاقتصادية والثقافية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تخضع البلدية في تسييرها لمجلس منتخب لمدة 05 سنوات وأثناء هذه العهدة تقوم للجان بضمان الخدمة والمصالح الخاصة بالمواطنين يساعدها في ذلك عمال وموظفي البلديـة تسيرهم مديريات فرعية .

الفرع الثاني : نشأت بلدية برج بوعريريج :

تأسست بلدية البرج سنة 1870م تزامنا مع تأسيس أول شرطة حضرية فرنسية آنذاك وهذا عند بلوغ عدد سكان مدينة البرج من أصل أوروبي إلى 400 نسمة وكمقر للدائرة سنة 1957م تحت وصاية عمالة سطيف .لأن في السابق بلدية البرج كانت تحت وصاية عمالة قسنطينة.

وتأسس مقر بلدية برج بوعريريج القديم سنة 1905م وتم تقسيمها الإداري الأخير لسنة 1984 فأصبحت بلدية البرج ولديها مقرها الجديد سنة 1985 م وفي سنة 1989 بدأ العمل فيها. وتعتبر بلدية برج بوعريريج من البلديات القديمة المتواجدة على مستوى الوطن .

الفرع الثالث :الموقع الجغرافي للبلدية :

تقع بلدية البرج في وسط الولاية تقريبا ويحدها البلديات التالية :

- من الشمال الشرقي : بلديتي حسناوة وسيدي مبارك .
- من الشمال الغربي : بلديتي مجانة واليشير .
- من الجنوبي الشرقي: بلدية العناصر
- من الجنـوب : بلدية الحمادية .

تقدر مساحة مقرها 4744.50 كلم2 .

تقع بحي نهج هواري بومدين (وسط المدينة)،يحدها من الشرق متحف المجاهد ،ومن الغرب بنايات خاصة ،ومن الشمال مقر الإذاعة والمجمع الإذاعي ومن الجنوب برج المقراني .

- عدد سكان المدينة حوالي 176.514 نسمة حسب الإحصاء الأخير لسنة 2011.
- الكثافة السكانية في الكلم المربع 2176 نسمة .

المطلب الرابع :الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج:

بهدف السير الحسن في البلدية لمختلف مصالحها لجات إلى التوزيع المثل للوظائف من أجل تنظيم أعمالها وبما يسمح بترقية خدماتها من خلال ذلك وضع هيكل تنظيمي لبلدية برج بوعريريج يترأسه رئيس المجلس الشعبي البلدي .

يـضم الهـياكل التاليـة :

01- ديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي : الذي يضم 02 مكاتب وهي :

- مكتب الأمانة والعلاقات الخارجية : دوره ضمان الأمانة الخاصة لرئيس المجلس الشعبي البلدي وتنظيم استقبال الأعضاء واستقبال الضيوف والإشراف على الزيارات ...إلخ.
- مكتب الأمن الوقائي : ويتكفل بضمان الأمن على مستوى البلدية ضد الحرائق وكل الحوادث الطبيعية والتدخل في جميع الإجراءات المتعلقة بالنظافة وحماية المحيط.

02-الامانة العامة : ويترأسها الأمين العام ويشرف على تنسيق وتنشيط مجمل المصالح البلدية الإدارية والتقنية وممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية .وتضم كل من :

- **الامانة الخاصة** : وتضم 07 مكاتب :

* مكتب السكرتارية.
* مكتب البريد والعقود الإدارية.
* مكتب التوثيق والأرشيف.
* مكتب الإعلام.
* مكتب الإحصاء.
* مكتب المداولات .
* مكتب الصفقات العمومية .

03- مديرية الشؤون الإجتماعية والثقافية والرياضية والوقائية : ويشرف عليها مدير وتضم مكتب الأمانة الخاصة وتشمل 03 مصالح هي :

* **مصلحة الشؤون الإجتماعية:** وتضم 04 مكاتب :

-مكتب الشبكة الإجتماعية ومنحة الأمراض المزمنة والمطلقات والأرامل .

-مكتب المعوقين وعقود ماقبل الشغيل .

-مكتب رخصة الإستفادة من مقهى أو سيارة أجرة .

-مكتب كفالة والإحتياج وقفة رمضان .

***مصلحة الشؤون الثقافية والرياضية الجمعيات:** وتضم مكتب واحد :.

-مكتب الجمعيات والشؤون الثقافية .

***مصلحة حفظ الصحة والوقاية والعمومية** :وتضم 03 مكاتب :

-مكتب حفظ الصحة .

-مكتب طبيب البيطري .

-مكتب السكن الترقوي والوقاية العمومية .

04- مديرية الشؤون الإدارة والشؤون المالية: ويشرف عليها مدير وتضم مكتب الأمانة الخاصة وتشمل مصلحتين هما :

***مصلحة تسيير الموارد البشرية** : وتضم 03 مكاتب :

-مكتب الموارد البشرية .

-مكتب الضمان الإجتماعي .

-مكتب التوظيف والتكوين والتنظيم .

***مصلحة المحاسبة والمالية** : وتضم 03 مكاتب :

- مكتب الميزانيات .
- مكتب تنفيذ النفقات وقسم التسيير.
- مكتب تسديد أجور المستخدمين .

الملحق رقم01 يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية البرج

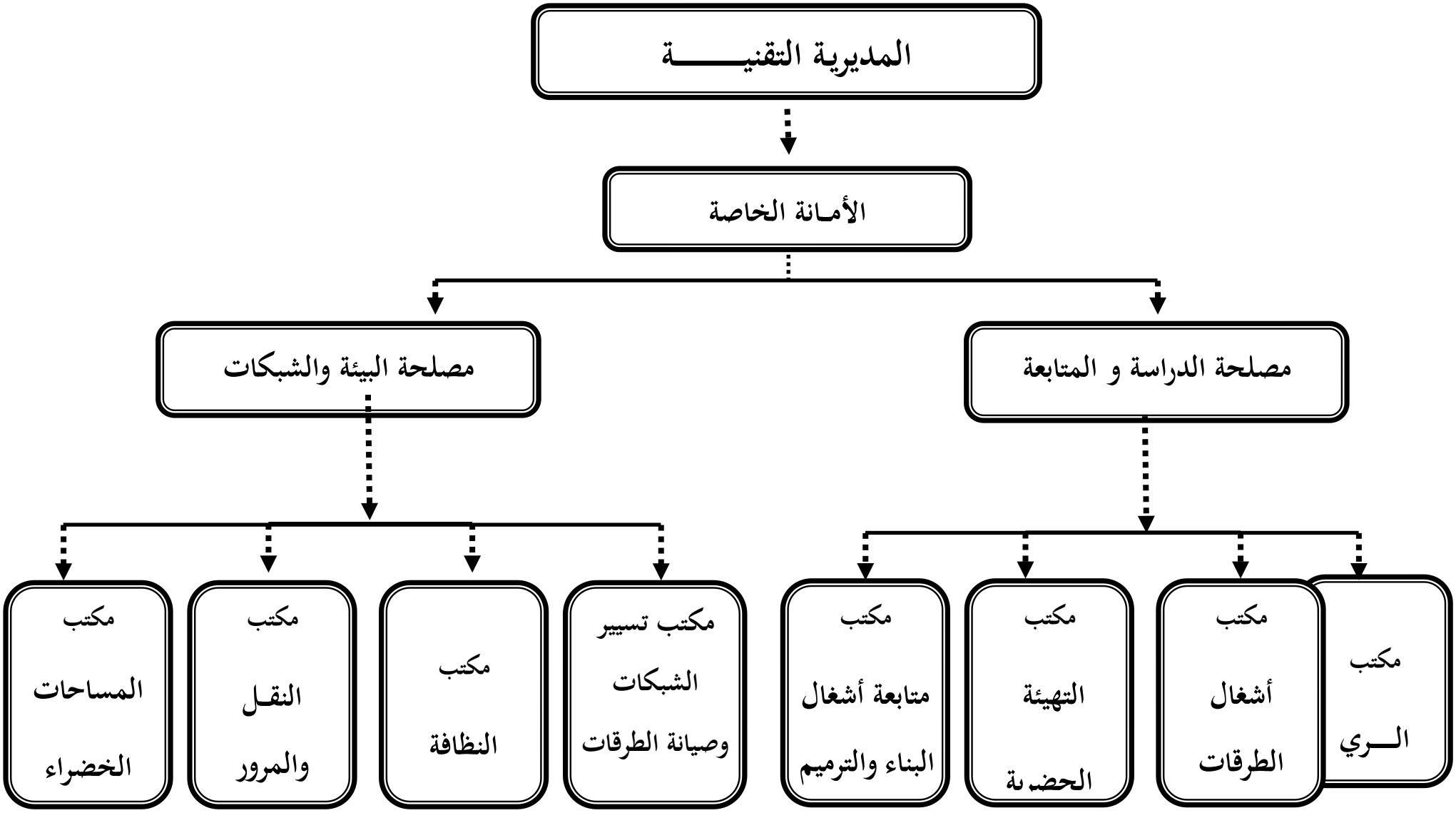

05- مديرية النشاط الإقتصادي والشؤون العقارية: ويشرف عليها مدير وتضم مكتب الأمانة الخاصة وتضم مكتبين هما :

-مكتب تسيير الأملاك العقارية المؤجرة .

-مكتب النشاط الإقتصادي.

06- مديرية التنظيم والشؤون القانونية: ويشرف عليها مدير وتضم مكتب الأمانة الخاصة وتشمل 03 مصالح هي :

***مصلحة التنظيم والمنازعات :** وتضم مكتبين :

-مكتب المنازعات والشؤون القانونية .

-مكتب تنظيم العمل .

***مصلحة الحالة المدنية :** وتضم 03 مكاتب :

-مكتب رئيس المصلحة.

-مكتب عقود الزواج.

-مكتب بريد الحالة المدنية .

وعدد من الشبابيك خاصة باستخراج وثائق الحالة المدنية .

***مصلحة السكان والشرطة العامة :** وتضم مكتبين :

-مكتب رئيس المصلحة.

-مكتب خاص بتسجيلات القوائم الانتخابية .

وعدد من الشبابيك خاصة بالمصادقة على التوقيع واستخراج بطاقة الإقامة .

06- المديرية التقنية : ويشرف عليها مدير وتضم مكتب الأمانة الخاصة وتشمل مصلحتين :

***مصلحة البناء والتعمير: وتضم مكتبين :**

- مكتب البناء والتعمير .

- مكتب التوجيه العقاري.

***مصلحة متابعة المشاريع** : وتضم مكتبين :

- مكتب متابعة البرامج المنجزة .
- مكتب النظافة والمساحات الخضراء.

07- مديرية التجهيز: ويشرف عليها مدير وتضم مكتب الأمانة الخاصة وتشمل مصلحة واحدة :

***مصلحة الوسائل العامة والصفقات العمومية** : وتضم مكتبين :

- مكتب الوسائل العامة والتموين .
- مكتب الصفقات العمومية .

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة.

المطلب الاول: عرض أدوات الدراسة

أولا: تعريف بمجتمع: تم في هذا الدراسة استعمال اداة المقابلة والتي مست عينة واحدة تمثلت في رئيس مصلحة الرقمنة ببلدية برج بوعريريج.

ثانيا: حدود الدراسة:

في هذه الدراسة سنتناول موضوع مهم وهو موضوع الرقمنة في الجماعات المحلية ودورها في تطبيق التنمية المحلية، وبحكم طبيعة الدراسة فقد تم تحديد إطارها المكاني وهو بلدية برج بوعريريج.

أما فيما يخص الإطار الزماني للدراسة فقد إمتدت مابين الفترة شهر 1 اوت 2022 إلى غاية شهر 1افريل 2023 ، حيث سنتناول مختلف تطبيقات رقمنة الجماعات المحلية في المؤسسة ودورها في تطبيق التنمية المحلية.

ثالثا: منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج دراسة الحالة وذلك لملائمته طبيعة الموضوع الذي بين أيدينا ، إذ تهتم الدراسة بموضوع يحتاج من الناحية المنهجية الى تحديد مكان الدراسة وذلك خلال الفترة المذكورة.

يعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج البحثية و العلمية ، التي تدرس الظواهر و الحالات الفردية و الثنائية و المجتمعية بهدف تشخيصها و ذلك من خلال المعلومات التي تم جمعها و تتبع مصادرها بغرض الحصول على العوامل التي سببت الحالة ، و بالتالي يصل الباحث إلى نتائج و معالجات دقيقة من خلال دراستها دراسة متكاملة. [1]

رابعا: متغيرات الدراسة :

إن المجتمع هو المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ، وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين الرقمنة و الجماعات المحلية وأثرها على المواطنين من خلال تطبيق التنمية المستدامة ولتطبيق هذه الدراسة قمنا بتحديد مجتمع الدراسة وهو بلدية برج بروعريريج.

خامسا: عينة الدراسة:

هي مجموعة جزئية من مجتمع البحث يتم اختبارها بطريقة مناسبة وإجراء الدراسة عليها ،بحيث يمكن تعميم تلك النتائج على المجتمع بأكمله، وهي أيضا جزء من المجتمع حيث تتوافر في هذا الجزء خصائص المجتمع نفسها [2]ويلجأ أي باحث إلى اختيار العينة كون أنه يصعب دراسة المجتمع ككل فيكون اختيار العينة لاختصار الوقت والجهد و للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع ككل وقد اعتمدنا في دراستنا على العينة القصدية وسنخصص الدراسة على عينة واحدة تتمثل في رئيس مصلحة الرقمنة .

أدوات جمع المعلومات :

المقابلة : وهي علاقة اجتماعية يتم فيها محادثة وفق أسلوب علمي دقيق بهدف الحصول على بيانات ومعلومات هادفة في ظل جو يسوده الثقة المتبادلة، وبهذا فالمقابلة هي فن وعلم

[1] عمار بوحوش وآخرون منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، برلين المانها، 2019، ص 68.

[2] مصطفى فؤاد عبيد مهارات البحث العلمي أكاديمية الدراسات العالمية، فلسطين، 2003، ص 29.

يتطلب مهارات خاصة لممارستها.[1]

- حدود ومتغيرات الدراسة:

أ -حدود الدراسة:

أولا: المجال البشري :

ثانيا- المجال المكاني والزماني الأول ، حدد ببلدية برج برعريريج، أما فيما يتعلق بزمن فقد تم خلال الفترة الممتدة من 08 مارس2023 إلى غاية 08أفريل 2023 من نفس الشهر من سنة 2023.

ب - **متغيرات الدراسة:** انطلاقا من موضوع الدراسة فإن متغيرات الدراسة .

1- **المتغير المستقل:** الرقمنة.

2- **المتغير التابع:** الجماعات المحلية

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

اولا: أسئلة المقابلة

الملحق رقم :

جامعة المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

استمارة مقابلة

مقابلة مع رئيس مصلحة التنظيم و الشؤون العامة ببلدية برج بوعريريج، بوشلوخ ياسين.

ولاية برج بوعريريج يوم 2023/04/05 على الساعة 9:00 صباحا

[1] عمار بوحوش وآخرون منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، برلين المانها، 2019، ص 68.

المحور الاول: واقع تطبيق الرقمنة في بلدية برج بوعريرج.

السؤال الأول: متى كانت أول انطلاقات الرقمنة في البلدية؟

أول تجربة لانطلاقة الرقمنة في بلدية برج بوعريرج كانت 2012 كنموذج اولي لبلدية البرج ومن ثم تعميم ذلك على باقي بلديات الولاية.

السؤال الثاني : هل تم تجهيز المكتب بكامل المعدات اللازمة للانطلاق في رقمنة استخراج الوثائق؟

نعم تم تجهيز المصلحة بجميع المعدات والاجهزة اللازمة لانطلاقة ومباشرة عملية استخراج الوثائق.

السؤال الثالث : هل تلقيتم تكوينا خاصا قبل تعينكم في منصب رئيس المصلحة؟

نعم كباقي البلديات الأخرى في الوطن، تلقينا تكوينا خاصا، حيث سهرت الدولة الجزائرية على تأطير الكوادر وتوفير جميع الشروط للشروع في عملية الرقمنة .

السؤال الرابع: هل تم تزويدكم بجميع النصوص و القوانين التي تضبط عملية استخراج الوثائق؟

نعم قد تم تزويدنا بجميع النصوص و والقرارات والمراسيم المتعلقة بالرقمنة.

السؤال الخامس: هل واجهتكم صعوبات في عملية التحول نحو الرقمنة في استخراج الوثائق؟

نعم في البدايات خاصة مشكل شبكة الانترنات، بالإضافة الى مشاكل تقنية تخص الاجهزة المخصصة للرقمنة، وقد تم تدارك ذلك فيما بعد بفضل المهندسين والمبرمجين.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي يتواجه البلدية في تطبيق الرقمنة

السؤال السادس: هل تواجهون صعوبة في تسير مكتب الخاصة باستخراج الوثائق (الحالة المدنية)؟

نعم في بعض الحالات نواجه صعوبات، بفعل الضغط المتزايد يوميا على طلب الوثيقة(S12)

السؤال السابع: هل تواجهون صعوبات في التعامل مع المواطنين بالنسبة لاستخراج الوثائق البيومترية؟ وفيما تتمثل؟

نعم نواجه صعوبات، بفعل الكم الهائل للمواطنين على الوثائق البيو مترية.

حيث تتمثل هذه الصعوبة بمناسبة ايام الدخول الاجتماعي والمدرسي والجامعي، حيث يتزايد الضغط على الحصول عل الوثائق البيو مترية.

السؤال الثامن: هل هناك وسائل إلكترونية يتم إعلام المواطنين بواسطتها بكل ما يخصهم؟

أكيد هناك وسائل الالكترونية لإعلام المواطنين من التقرب من مصالح البلدية منها موقع البلدية من خلال موقع الجماعات المحلية، بالإضافة الى وساط التواصل الاجتماعي فيسبوك وتوتير....الخ.

السؤال التاسع: هل تواجهكم مشاكل مع مركز إنتاج الوثائق البيو مترية؟

في بداية الامر، وذلك لعدم التحكم الجيد في استخراج الوثائق من طرف المؤطرين، إلا أنه تم تدارك الوضع فيما بعد بفعل الدورات التكوينية للمؤطرين ، وكذا الزيارة الميدانية للمهندسين للبلدية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

السؤال العاشر: هل التحول من الرقمنة أدى إلى تحسين الخدمات المقدمة في استخراج الوثائق البيومترية؟

صحيح قد تم التحسن في تقديم الخدمات، وذلك بالرفع من الاستعمال الورقي بخط اليد والاعتماد على الوثائق بشكل الكتروني.

المحور الثالث: اثر تطبيق الرقمنة ومساهتمها في التنمية المحلية

السؤال الحادي عشر: هل المواطن راضي عن المدة المستغرقة في انجاز الوثائق البيومترية؟

نعم المواطن أصبح راضي بعد دخول الرقمنة حيز التنفيذ، حيث كان المواطنين ينتظرون بطوابير كبيرة فيما مضى، حيث يختلف الامر اليوم بفعل السرعة في استخراج الوثائق، حيث اصبح المواطن يختصر الوقت والسرعة في نفس الوقت.

السؤال الثاني عشر: ما هي التحسينات التي لمستموها عند الشروع في العمل بالشباك الإلكتروني؟

أولا عدم وجود الضغط بطوابير كبيرة من المواطنين، السرعة في التنفيذ ، خدمة أكبر عدد ممكن من المواطنين في وقت قصير.

السؤال الثالث عشر: هل تتوفر بلدية برج بوعريريج على البنية التحتية اللازمة لشبكات الاتصالات؟

نعم باعتبار ان ولاية البرج قطب حضاري وصناعي في الهضاب العليا، أكيد تتدعم الولاية على البني التحتية لشبكات الاتصالات.

السؤال الرابع عشر : هل هناك بعض المشاكل التقنية التي تواجهكم في البلدية؟

نعم هناك مشاكل، خاصة فيما يتعلق بشبكة الانترنات.

السؤال الخامس عشر: حسب رأيك الرقمنة سهلة لتقديم الخدمة أم الإدارة التقليدية؟

نعم، نلاحظ فرق كبير لبن الادارة التقليدية والادارة الرقمية، حيث سهلت العديد من الخدمات في ظرف وجيز خاصة الوثائق البيومترية " بطاقة التعريف الوطني ، وجواز السفر"

السؤال السادس عشر: كيف ساهمت الرقمنة في التنمية المحلية.

أكيد أن للرقمنة دور كبير في الرقي بمؤسسات وهياكل الدولة من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية، حيث ساهمت بشكل كبير في التنمية المحلية من خلال تطبيق برامجها، ومن أهمها بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر وكذا شهادة الميلاد.

ثانيا: نتائج المقابلة:

ومن خلال المقابلة التي أجريناها خلصنا الى ما يلي:

-من خلال المقابلة التي أجريت مع رئيس مصلحة التنظيم و الشؤون العامة فإن أول انطلاقة لرقمنة في البلدية كانت سنة2012 ، فكانت عملية مسح لسجلات الحالة المدنية واستخراج الشهادات الميلاد.

– تم توفير أجهزة المسح الضوئي وإيصال البلدية بالشبكة وربطها بالخادم المحلي ، أما مصلحة الموارد البشرية فكانت سنة 2015 فيتم استخراج كل ما يخص الموظف رقميا .

– تلقى رؤساء المصالح تكوين متخصص قبل تعينهم في المناصب المتعلقة بالرقمنة إضافة إلى ندوات تكوينية من طرف المفتشية العامة لمديرية التنظيم و الشؤون العامة ، أما فيما يخص تكوين الموظفين فقد كان وفق دفعات وأخر مراسلة لتكوين عدد من الموظفين كانت يوم 2019/02/15 لتكوين 25 عوانا للشبابيك الحالة المدنية على مستوى البلدية عبر منصة التكوين الافتراضي.

– تم تزويد رئيس المصلحة بكل المراسيم و القوانين التي تنظم عملية الرقمنة وهي في نظره متوفرة وواضحة وسهلة التطبيق .

– واجهت بعض الصعوبات في التحول نحو الرقمنة ومن بينها انقطاع الشبكة العالية التدفق التي تعطل سير المكاتب وكذلك صعوبات في التعامل مع المواطنين برغم من وجود صفحة رسمية للبلدية أي صفحة الفايسبوك الخاصة بالبلدية، وكذا موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية،كما نجحت البلدية بإعلام المواطنين عبر صفحتها الرسمية بالفايسبوك .

– هناك مشاكل مع مراكز إنتاج الوثائق البيومترية والمتمثلة في التأخر في تلبية الطلبات ووجود طلبات عالقة لم يتم انجازها لكن برغم من كل هذه العراقيل

– التحول الرقمي أدى إلى تحسين الخدمات المقدمة في استخراج الوثائق البيومترية فقد شاهدو العديد من التحسينات عند الشروع.

– معالجة الطلبات المتنوعة في شباك واحد.

– وتوحيد المعلومات المؤمنة.

– تجميع الخدمات في شباك واحد مما يسمح بمعرفة الوثائق التي تحصل عليها المواطن مسبقا.

–رغم من نقص شبكة الانترنت وبعض المشاكل التقنية المتمثلة في تعطل الخادم الرئيسي الذي يتطلب تدخل مركز الإعلام الآلي بالولاية أو توجيه المشكل إلى المركز الوطني.

– البلدية لم توظف مهندس مختص في هذا الجانب إلا أن الرقمنة حسب رأي رئيس المصلحة سهلة في تقديم الخدمة أفضل من الإدارة التقليدية لذا وجب توفير كل الإمكانيات لإنجاحها، وتوفير جهاز قارئ الشريحة الذي يمكن من قراءة بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر و الذي يمكن الإدارة من الاستغناء على الملفات الورقية وتخفيف العبء على المواطن .

مما سبق ومن خلال هذه المقابلة نخلص إلى أن للرقمنة دور في تحسين دور الجماعات المحلية في إطار تنمية محلية هادفة ، مما تأكد صحة الفرضية الرئيسية.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف بالمؤسسة قيد الدراسة كما تم استعراض نتائج المقابلة التي تمت مع رئيس مصلحة الرقمنة ببلدية برج بوعريريج ، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تبين من خلال الدراسة أن أغلب الموظفين لم يتلقوا تكوين في بداية تطبيق الرقمنة برغم من أهمية التكوين على الرقمنة له دور في جودة الخدمة المقدمة وأنه يجب على البلدية أن تولي أهمية كبيرة بهذا الشأن وتزيد من معدلات التكوين في الجانب الرقمي وأن تشمل جميع الموظفين دون استثناء برغم من أن نسبة قليلة تحصلوا على تكوين.

– تبين أيضا أنه كلما كانت نظرة الموظفين إلى الرقمنة جيدة كلما ارتفع رضى المواطنين إلى الرقمنة ، وكلما كانت نظرة الموظفين إلى الرقمنة سيئ كلما انخفض رضى المواطنين عن خدمات الرقمنة، أي تكوين الموظف وفهمه للوائح والقوانين الخاصة بالرقمنة يؤثر على أدائه في العمل ويقدم الخدمة بأحسن وجه.

– تبين أيضا من خلال ما سبق أن الرقمنة خففت من العديد من الصعوبات التي كان يوجهها الموظف و المواطن من بدل للجهد ووقت في استخراج الوثائق .

خاتمة

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن الرقمنة في الجماعات المحلية لها دور فعال في تحسن الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تطوير الاجراءات على مستوى البلدية من التعامل التقليدي الى التعامل الالكتروني، فقد شكلت عملية رقمنة الجماعات المحلية المتمثلة في البلدية إحدى أولى إهتمامات الدولة الجزائرية العصرنة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن ويتجلى ذلك من خلال تحويل الوثائق الإدارية إلى وثائق الكترونية.

– وبالرغم من أن هذه العملية ساهمت في تحصين جودة الخدمات الالكترونية إلا أنها تبقى تعاني من بعض النقائص والعراقيل خاصة فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية، بالإضافة إلى عدم مواكبة المستجدات في مجال التقنية، وقلة البرامج التدريبية وضعف الميزانية المالية وغيرها من الصعوبات التي تحول الى تقديم خدمات للمواطنين.

النتائج:

– أن للرقمنة دور في تحسين جودة الخدمات العمومية برغم من الصعوبات التي تعاني منها الإدارة

– أن أغلب الموظفين لم يتلقوا تكوين برغم من أهمية التكوين على الرقمنة في بداية الاعتماد على الرقمنة الالكترونية برغم من أن الموظفين يرغبون في التكوين في هذا الجانب والجوانب الأخرى لتحسين أدائهم الوظيفي أي أن ليس هناك فعالية للبرامج التكوينية الخاصة بالرقمنة التي تقدمها البلدية.

– لقد حققت الرقمنة الرضى الوظيفي وزادت من حافزيه الموظف.

– أن المواطن راضي عن الخدمة المقدمة عن طريق الرقمنة في استخراج الوثائق.

ساهمت الرقمنة في التخفيف من العديد من الإجراءات الإدارية و قلصت من زمن إنجاز الوظائف والجهد المبذول بالنسبة للموظف.

ساهمت الرقمنة في التقليل من الجهد والوقت المستغرق في استخراج الوثائق للمواطن.

- برغم من استخدام الرقمنة في الإدارات المحلية مازلنا لم نصل إلى صفر ورقة.
- تساهم الرقمنة بتقليل الضغوط على مستوى شبابيك الخدمة وتقليص أجال الانتظار.
- تساهم الرقمنة بتقليل التراكم الورقي وذلك بإستبدال الوثائق الورقية بالوثائق الالكترونية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية مما أدى ذلك إلى زيادة تحسين الخدمات على مستوى البلدية.
- تمكن الرقمنة بالبلدية المواطنين من إستخراج وثائق الحالة المدنية في أي مكان دون الرجوع إلى مكان الإزدياد مما وفر الراحة والوقت للمواطنين والسرعة في إنجاز أشغالهم.
- رقمنة الجماعات المحلية هي البديل الذي يفرض نفسه في وقتنا الحاضر نتيجة التسارع التكنولوجي.

التوصيات:

1- توفير مخصصات مالية كافية لإقتناء الملحقات والتجهيزات.

2- تكثيف الدورات التدريبية للعاملين تماشيا مع التطورات التكنولوجيا الحديثة.

3- أن تعمل البلدية على جلب واستقطاب الكفاءات البشرية المتميزة والمدربة في مجال الرقمنة.

4- ضرورة تطبيق الرقمنة في الجماعات المحلية.

المصادر

والمراجع

1-القرآن الكريم

2-المراجع والمصادر

الكتب

1. احمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الادارة الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

2. احمد مصطفى خاطر ومحمد عبد الفتاح احمد، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010.

3. أسامة محمد عطية خميس،الكيانات الرقمية المحتوى الرقمي في المستودعات الرقمية على شبكة الانترنت ،ط 1، ج 1 ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ،2013.

4. بادر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان 2003.

5. بشير العلاق، حميد الطائي، إدارة عملية الخدمات، ط 1، دار اليازوري لعملية النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

6. البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، واشنطن، سبتمبر 2004.

7. بوعمران عادل البلدية في التشريع الجزائري، (اجهزة مالية، الوظيف البلدي، صلاحيات الرقابة على البلدية ،دار الهدى، عين مليلة الجزائر.

8. حسين فريحة، شرح القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010

9. رشاد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، دار المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

10. صفوان المبيضين حسين الطراونة توفيق عبد الهادي .المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية .تجربة الاردن الرائدة اليازوري .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان وسط البنك شارع الملك حسن.

11. الطاهر بن عبد الله . النخبة المحلية في الجزائر دراسة اجتماعية سياسية لأليات تشكيل الممثلين الجزء الاول النخبة المحلية في نظام الحزب الواحد 1962/1989 الجزائر 2011.

12. عاطف السيد ، "العولمة في ميزان الفكر" ، (دراسة تحليلية) مطبعة الإنتصار ، مصر ، 2001 .

13. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

14. عبد الوهاب بوضياف، معالم لتسيير شؤون البلدية، دار الهدى ، عين مليلة ،الجزائر.

15. علاء الدين عشبي، والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري، دار الهدى مين مليلة 2006.

16. عمار بوحوش وآخرون منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2019.

17. عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، جسور للنشر و التوزيع الجزائر، 2012.

18. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

19. محمد الصغير بعلي، الولاية في القانون الإداري الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2014.

20. محمد الصيرفي، الإصلاح والتطوير الإداري كمدخل للحكومة الإلكترونية، دون طبعة، دارالكتاب القنوني 2007.

21. محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية، القاهرة: معهد التخطيط القومي.

22. محمد علي الخلايلة ، الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الاردن بريطانيا – فرنسا مصر حراسة تحليلية مقارنة – الطبعة 1 ،عمان دار الثقافة 2009.

23. مصطفى فؤاد عبيد مهارات البحث العلمي أكاديمية الدراسات العالمية، فلسطين، 2003.

3-المقالات

24. حسيان نجوى: مشروع رقمنة الوثائق الأرشيفية بمصلحة أرشيف بلدية برج منايل ولاية بومرداس جامعة الجزائر،2102، مقال منشور على الموقع: https://www.pixelplanet.de/pdfprinter-info.htm

4-المجلات

25. إيمان حمدي جليلة ومحمد ياسين بورايو: واقع الإدارة الإلكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة ، العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد 2، المجلد2020،3.

26. بلقاسم بوعزة وكمال العقيرب: الخدمة العمومية إلكترونية في الجماعات المحلية الواقع والمأمول . مجلة أفاق علمية، العدد 2، المجلد 02 ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيارت، 2021 .

27. عبد القادر موفق، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية و الادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، ديسمبر 2007.

28. عبد المجيد سلامة: تطبيقات الادارة الالكترونية وأثرها على الجماعات المحلية، مجلة الحقوق . والحريات، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

29. عيد رشاد عبد القادر، دور اللامركزية في تحليل التنمية المحلية (مدخل نظري)، المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين الشمس، العدد الأول، يناير 2012.

30. فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة باتنة عدد 6 ، سنة 2009 .

31. كلثوم عطاب، مكي الدراجي، "رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة نمودجا" مجلة الإجتهاد القضائي ، العدد 02، 2001 .

32. لخضر مرغاد " الايرادات العامة للجماعات المحلية " مجلة العلوم الانسانية " جامعة بسكرة –عدد 17 فيفري 2005.

33. محمد المتولى، اثر العولمة على إدارة التنمية المحلية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 465، يناير /أبريل 2002.

34. محمود شرقي، صليحة حدوش،" دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية و تعزيزها في الجزائر"، مجلة صفوة القانون ، العدد 03 .

5-الرسائل الجامعية

35. أحمد سي يوسف، تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وآفاق، مذكرة ماجيستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2013.

36. اسماعيل فريجات، مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص تنظيم اداري ،كلية الحقوق ، والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة الوادي 2013 /2014.

37. دوداح أمال ، مشري نبيلة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص ادارة الجماعات المحلية، جامعة محمد بوقرة بومرداس .كلية الحقوق بودواو قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2015 – 2016.

38. سوداني كلثوم ، رحموني محمد ، خملاوي فتيحة ، النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الاداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق .أدرار، 2013 /2014.

39. شويخ بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام – 2010 –2011

40. الشيخ رحماني، يحي سهيبي، الحكم الجيد والتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص مقارنة، جامعة سعيدة 2013– 2012

41. عامر الحاج ، مساهمة لتحسين التنظيم في البلدية الجزائرية، دراسة حالة بلدية بسكرة رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم علوم التسيير،

42. العايب عبد الهادي ، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية) دراسة مشروع الخطط الخماسي الثاني (2010/ 2014) مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية . تخصص ادارة الجماعات المحلية.

43. عبد الرزاق سويقات، دور رقمنة الادارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012.

44. عوني نادية ، تقيم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية دراسة ميدانية بلدية سعيدة)مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق و العلوم السياسية(2017/2016)

45. غفاري فاطمة الزهرة، زحوط زكرياء، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص ادارة ومالية، كلية علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017 – 2018

46. فوزية فاطمة ختير، رقمنة الارشيف في الجزائر، الإشكالية والتنفيذ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، السانية، 2012.

47. فيلالي خديجة ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع ادارة وحكامة محلية، 2013.

48. كمال بودانة شعباني، اثار الرقابة الادارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم عمل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية .

49. محمد خشمون ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم، الاجتماع.

50. محمد علي، مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري، مذكرة ماجستير في قانون الإدارة المحلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.

51. ناجمي الهاشمي، دور البلدية في البلدية المحلية، الهياكل القاعدية انموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الاداري كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق .

6-المواد والنصوص القانونية:

52. المادة 60 من القانون 90-08 المؤرخ في 07-04-1990

53. المواد - 01 - 02 من القانون 90 / 09 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالولاية الجريد الرسمية.

54. المادة 77 من قانون الولاية 12-07، المؤرخ في 21 فبراير2012 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية رقم 12، المؤرخة في فبراير 2012.

7-الملتقيات والمنتديات:

55. حياة بن اسماعين وسيلة السبتي، التمويل المحلي والتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية ملتقى دولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 .

56. منتدى العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر/ شبكة الانترنات مؤرخ في 24 فبراير 2013.

8-المواقع الالكترونية:

57. أحمد فرج أحمد ،الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها ، دراسة في الإشكاليات و معايير الإختيار، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية ، قسم الدراسات ، العدد2009.،www.researchgate.net

الملاحق

الملحق رقم 01

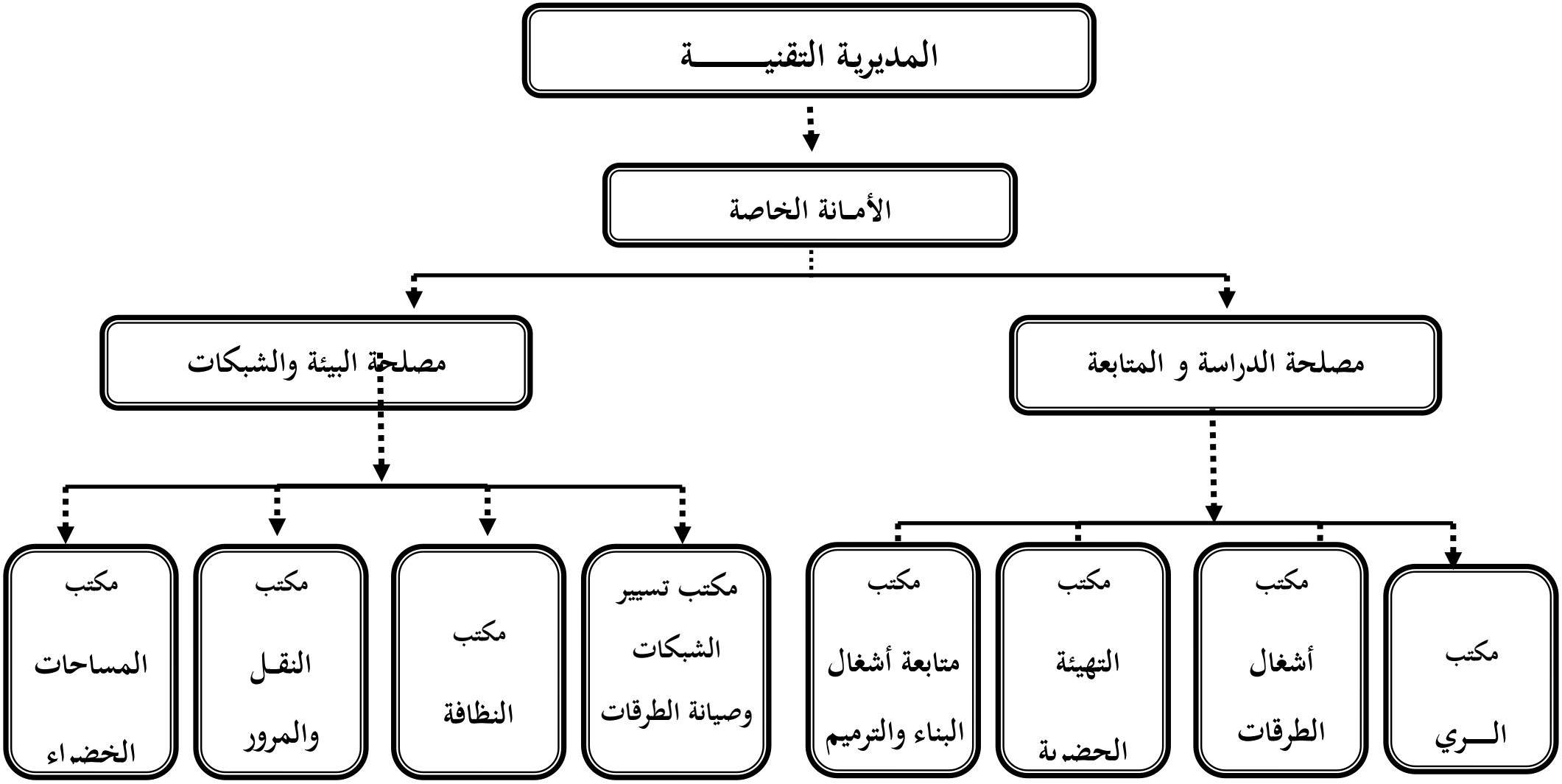

الملحق رقم 02

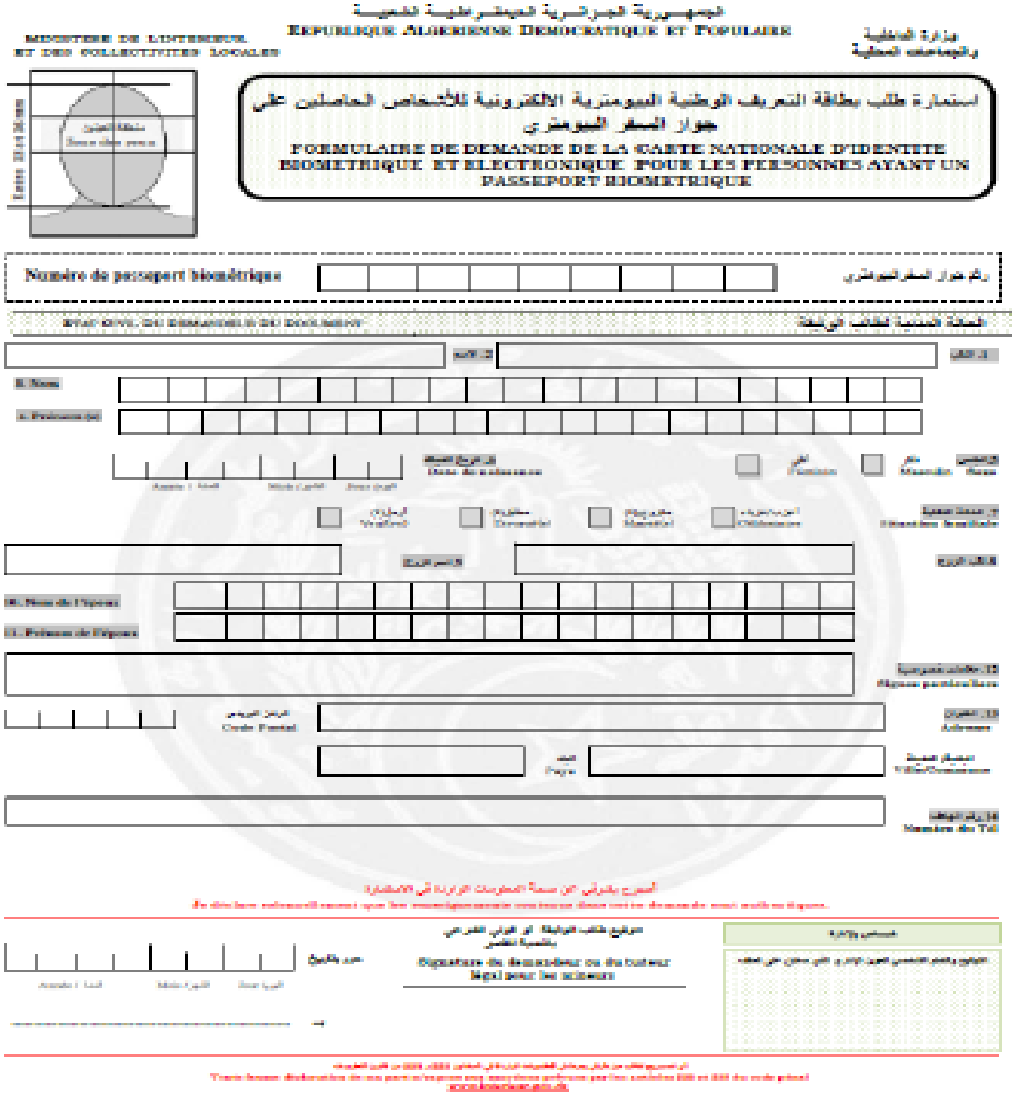

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'INTERIEUR ET DES COLLECTIVITES LOCALES

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

استمارة طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية للأشخاص الحاصلين على جواز السفر البيومتري

FORMULAIRE DE DEMANDE DE LA CARTE NATIONALE D'IDENTITE BIOMETRIQUE ET ELECTRONIQUE POUR LES PERSONNES AYANT UN PASSEPORT BIOMETRIQUE

Numéro de passeport biométrique

رقم جواز السفر البيومتري

http://www.interieur.gov.dz

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

الملحق رقم03

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

http://www.interieur.gov.dz

الملحق رقم 04

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطية الشعبيـــة

ولاية برج بوعريريج

دائرة برج بوعريريج

بلدية برج بوعريريج

مديرية التنظيم والشؤون القانونية

مصلحة الوثائق البيومترية

رقم : ..... / 2023

رئيس المجلس الشعـبي البلـدي

إلى السيد :

رئيس دائرة برج بوعريريج

الموضوع: ف/ي متابعة الملفات المتعلقة بالحالة المدنية و تنقل الاشخاص .

المرجع : إرسالكم رقم : 2023/1143 بتاريخ : 19/ 03/ 2023

يشـرفني أن أوافيكم بإحصائيات بطاقات التعريف الوطنية و جوازات السفر الغير مسحوبة من طرف أصحابها منذ إصدارها إلى يومنا هذا كما هو مبين في الجدول أدناه :

البلدية	عدد بطاقات التعريف الغير مسحوبة 2022	عدد بطاقات التعريف الغير مسحوبة 2023
برج بوعريريج	328	1034

البلدية	عدد جوازات السفر الغير مسحوبة	عدد جوازات السفر إجراء سريع
برج بوعريريج	310	145

ملفات طلبات جوازات السفر المعلقة :

البلدية	عدد الطلبات المعلقة	تقديم رد الإعتبار	لم يقدم رد الإعتبار
برج بوعريريج	55	00	55

برج بو عريريج في : 2023/03/20

رئيس المجلس الشعـبي البلـدي

الملحق رقم 05

الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة

ولاية برج بوعريريج

دائرة برج بوعريريج

بلدية برج بوعريريج

مديرية التنظيم والشؤون القانونية

المصلحة البيومترية

مكتب جواز السفر

حصيلة مكتب جواز السفر

من : 2016/08/05 إلى 2016/11/05

1-جوازات السفرالبيومترية :

عدد الملفات المدعة	عدد جوازات السفر المنجزة	عدد جوازات السفر المسلمة لأصحابها	عدد الجوازات المتلفة المعادة إلى مركز الانتاج	عدد الجوازات المتبقية للتسليم
1835	1579	1421	06	152

2-البطاقات البيومترية :

عدد البطاقات المستلمة من المركز	عدد البطاقات الموزعة	عدد البطاقات المتبقية
4003	3121	882

برج بوعريريج في :

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الملحق رقم 06

الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة

ولاية برج بوعريريج

دائرة برج بوعريريج

بلدية برج بوعريريج

مديرية التنظيم والشؤون القانونية

المصلحة البيومترية

مكتب جواز السفر

حصيلة مكتب جواز السفر

من : 2016/08/05 إلى 2017/01/05

1-جوازات السفرالبيومترية :

عدد الملفات المدعة	عدد جوازات السفر المنجزة	عدد جوازات السفر المسلمة لأصحابها	عدد الجوازات المتلفة المعادة إلى مركز الانتاج	عدد الجوازات المتبقية للتسليم
3162	3043	2730	16	297

2-البطاقات البيومترية :

عدد البطاقات المستلمة من المركز	عدد البطاقات الموزعة	عدد البطاقات المتبقية
6881	4841	2040

برج بوعريريج في :

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الملحق رقم07

الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة

ولاية برج بوعريريج
دائرة برج بوعريريج
بلدية برج بوعريريج
مديرية التنظيم والشؤون القانونية
المصلحة البيومترية
مكتب جواز السفر

رئيس المجلس الشعبي البلدي

إلـــى

السيـــد: مدير التنظيم والشؤون العامة

تحت إشراف السيد :

من : 2016/08/05 إلى 2017/01/05

1-جوازات السفرالبيومترية :

عدد الملفات المدعة	عدد جوازات السفر المنجزة	عدد جوازات السفر المسلمة لأصحابها	عدد الجوازات المتلفة المعادة إلى مركز الانتاج	عدد الجوازات المتبقية للتسليم
5371	3990	3650	18	322

2-البطاقات البيومترية :

عدد البطاقات المستلمة من المركز	عدد البطاقات الموزعة	عدد البطاقات المتبقية
9575	7243	2332

برج بوعريريج في :
رئيس المجلس الشعبي البلدي

الملحق رقم 08

الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة

ولاية برج بوعريريج
دائرة برج بوعريريج
بلدية برج بوعريريج
مديرية التنظيم والشؤون القانونية
المصلحة البيومترية

رئيس المجلس الشعبي البلدي

إلـــــى

السيـــــد: مدير التنظيم والشؤون العامة

تحت إشراف السيد :

رئيس دائرة برج بوعريريج

حصيلة مكتب جواز السفر

من : 2016/08/05 إلى 2017/02/10

1-جوازات السفرالبيومترية :

عدد الملفات المودعة	عدد جوازات السفر المنجزة	عدد جوازات السفر المسلمة لأصحابها	عدد الجوازات المتلفة المعادة إلى مركز الانتاج	عدد الجوازات المتبقية للتسليم
5816	4679	4034	23	622

2-البطاقات البيومترية :

عدد البطاقات المستلمة من المركز	عدد البطاقات الموزعة	عدد البطاقات المتبقية
12213	11309	904

3- البطاقات البيومترية لمترشحي شهادة البكالوريا 2017 :

عدد البطاقات المستلمة من المركز	عدد البطاقات الموزعة	عدد البطاقات المتبقية
809	80	729

برج بوعريريج في : 2017/02/15

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الملحق رقم 09

الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة

ولاية برج بوعريريج **رئيس المجلس الشعبي البلدي**

دائرة برج بوعريريج

بلدية برج بوعريريج **إلـــى**

مديرية التنظيم والشؤون القانونية **السيـــد: مدير التنظيم والشؤون العامة**

المصلحة البيومترية

ولاية برج بوعريريج

حصيلة مكتب جواز السفر

من : 2016/08/05 إلى 2017/09/03

1-جوازات السفرالبيومترية :

عدد الملفات المودعة	عدد جوازات السفر المنجزة	عدد جوازات السفر المسلمة لأصحابها	عدد الجوازات المتلفة المعادة إلى مركز الانتاج	عدد الجوازات المتبقية للتسليم
8707	8645	8308	35	302

2-البطاقات البيومترية :

عدد البطاقات المستلمة من المركز	عدد البطاقات الموزعة	عدد البطاقات المتبقية
22460	16122	6338

برج بوعريريج في : 2017/09/03

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الملحق رقم10

احصائيات العمل بالشباك الالكتروني للوثائق البيومترية في السنوات الخمس الاخيرة

عدد الملفات المنجزة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
جواز سفر	134	6408	2913	3164	6312	2456
ب.ت.بيومترية	496	21531	11492	14272	18604	8954
رخص سياقة	/	2534	9109	10217	5045	2990

الملحق رقم 11

أسئلة المقابلة

الملحق رقم :

جامعة قاصدي المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

استمارة مقابلة

مقابلة مع رئيس مصلحة التنظيم و الشؤون العامة ببلدية برج بوعريريج بوشلوخ ياسين رئيس المصلحة ولاية برج بروعريريج يوم 05/04/2023.

السؤال الأول: متى كانت أول انطلاقات الرقمنة في البلدية؟

السؤال الثاني : هل تم تجهيز المكتب بكامل المعدات اللازمة للانطلاق في رقمنة استخراج الوثائق؟

السؤال الثالث : هل تلقيتم تكوين متخصص قبل تعينكم في منصب رئيس المصلحة؟

السؤال الرابع: هل تم تزويدكم بجميع النصوص و القوانين التي تضبط عملية استخراج الوثائق؟

السؤال الخامس: هل واجهتكم صعوبات في عملية التحول نحو الرقمنة في استخراج الوثائق؟
السؤال السادس: هل تواجهون صعوبة في تسير مكتب الخاصة باستخراج الوثائق (الحالة المدنية)؟

السؤال السابع: هل تواجهونا صعوبات في التعامل مع المواطنين بالنسبة لاستخراج الوثائق البيومترية؟ وفيما تتمثل؟

السؤال الثامن: هل هناك وسائل إلكترونية يتم إعلام المواطنين بواسطتها بكل ما يخصهم؟

السؤال التاسع: هل تواجهنا مشاكل مع مركز إنتاج الوثائق البيومترية؟

السؤال العاشر: هل التحول من الرقمنة أدى إلى تحسين الخدمات المقدمة في استخراج الوثائق البيومترية؟

السؤال الحادي عشر: هل المواطن راضي عن المدة المستغرقة في انجاز الوثائق البيومترية؟

السؤال الثاني عشر: ما هي التحسينات التي لمستموها عند الشروع في العمل بالشباك الإلكتروني؟

السؤال الثالث عشر: هل تتوفر بلدية برج بوعريريج على البنية التحتية اللازمة لشبكات الاتصالات؟ السؤال الرابع عشر : هل هناك بعض المشاكل التقنية التي تواجهكم في البلدية؟

السؤال الخامس عشر: حسب رأيك الرقمنة سهلة لتقديم الخدمة أم الإدارة التقليدية؟

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات.	الصفحة
الشكر والعرفان .	/
الاهداء.	/
قائمة المختصرات.	/
مقدمة .	أ-هـ
الفصل الاول: الاطار النظري للرقمنة والجماعات المحلية.	
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الرقمنة والجماعات المحلية.	8
المطلب الاول: مفهوم الرقمنة.	8
المطلب الثاني: مبادئ الرقمنة.	10
المطلب الثالث: أهداف الرقمنة.	10
المطلب الرابع: متطلبات الرقمنة .	11
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الجماعات المحلية .	13
المطلب الاول: مفهوم الجماعات المحلية.	13
المطلب الثاني: خصائص الجماعات المحلية .	17
المطلب الثالث: مهام الجماعة المحلية.	18
المطلب الرابع: أهداف الجماعات المحلية.	20
المبحث الثالث: رقمنة الجماعات المحلية.	20
المطلب الاول: الاطار القانوني لرقمنة الجماعات المحلية.	21
المطلب الثاني: الخدمات المهنية للرقمنة.	23
المطلب الثالث: خطوات رقمنة الجماعات المحلية.	23
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: أثر التنمية المحلية على رقمنة الجماعات المحلية.	
المبحث الاول: ماهية التنمية المحلية.	29
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية.	29
المطلب الثاني: خصائص ومرتكزات التنمية المحلية.	31
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية.	34

المطلب الرابع: نظريات التنمية المحلية.	38
المبحث الثاني: الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية.	41
المطلب الاول: الجماعات المحلية عنصر فعال في تحقيق التنمية المحلية.	42
المطلب الثاني: معيقات دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية.	59
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي.	
المبحث الأول: مدخل لتقديم البلدية.	64
المطلب الأول: تعريف بلدية برج بوعريريج.	64
المطلب الثاني: الموقع الديمغرافي.	66
المطلب الثالث : مدخل إلى البلدية .	66
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لبلدية برج بوعريريج.	68
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة.	72
المطلب الاول: عرض أدوات الدراسة.	72
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.	74
خلاصة الفصل	80
خاتمة.	83
قائمة المراجع والمصادر .	85
الملاحق .	93
فهرس الموضوعات.	/
الملخص.	/

ملخص:

تم في هذه الدراسة الكشف عن دور الرقمنة في الجماعات المحلية ودروها في ارساء التنمية المحلية، حيث تم الاعتماد المقابلة مع مسؤول الرقمنة ببلدية برج بوعريرج والخدمات المقدمة عن طريق الرقمنة وكذا مدى مساهمتها في تفعيل التنمية المحلية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للرقمنة دور في تفعيل التنمية المحلية .

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الجماعات المحلية ، التنمية المحلية

Abstract:

In this study, the role of digitization in local communities and its role in establishing local development was revealed, as the interview was approved with the digitization official in the municipality of Bordj Bou Arreridj and the services provided through digitization, as well as the extent of its contribution to activating local development. The study concluded a set of results, the most important of which is that digitization has a role in activating local development.
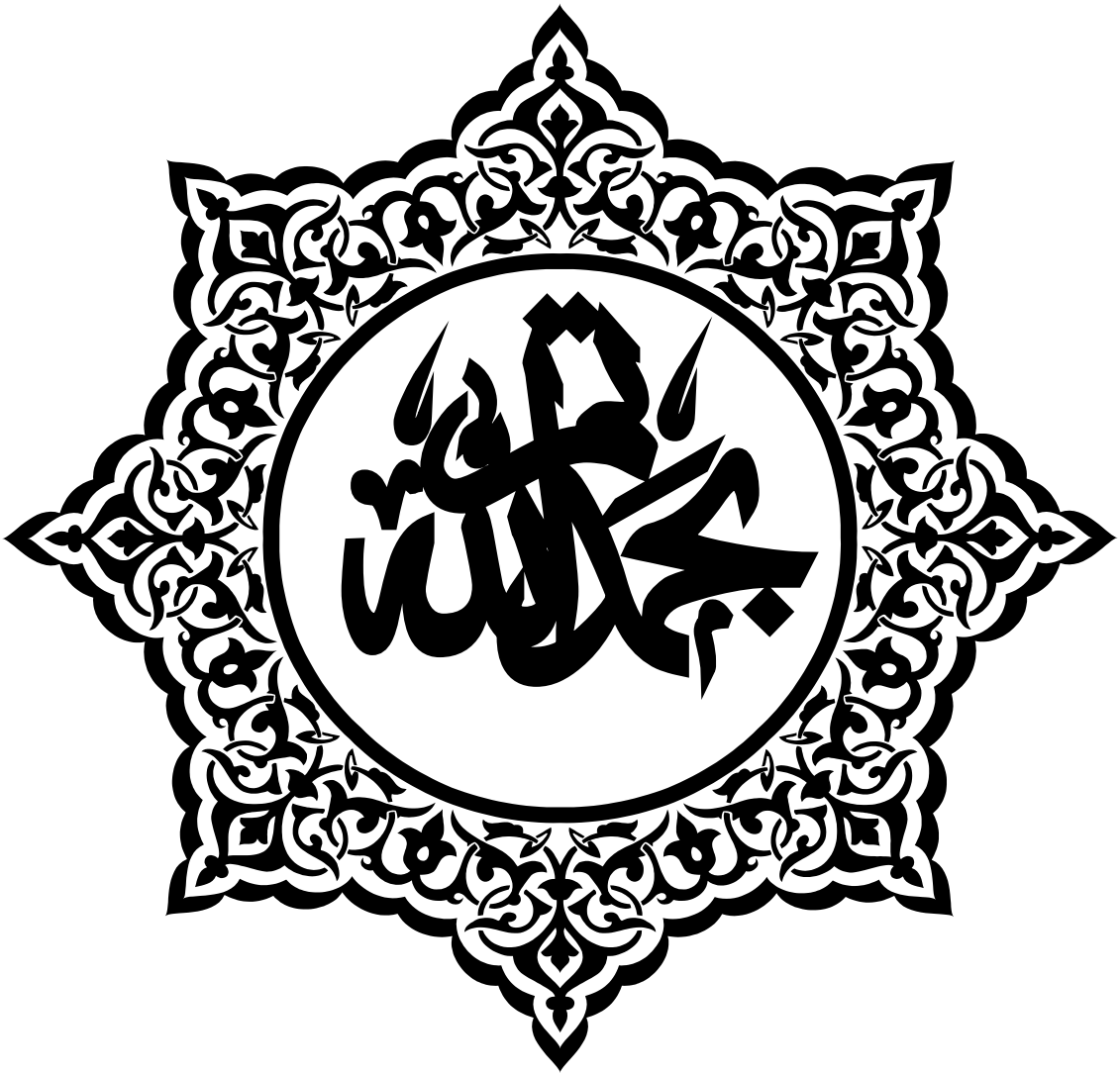
Key words: Digitization, local communities, local development